

Distr.: General
15 February 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل السنوية السادسة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مؤسسة غرينتري في مانهاسست، نيويورك (انظر المرفق). وأعدّ التقرير النهائي وفقاً لقاعدة دار تشاتام للسريّة وعلى مسؤولية البعثة الدائمة لفنلندا وحدها.

وبناء على التعليقات الإيجابية جداً التي تصلنا من المشاركين كل عام، تظل حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل كمنااسبة سنوية. وتأمل حكومة فنلندا في أن يسهم التقرير في التوصل إلى فهم أفضل للتعقيد الذي يتسم به عمل المجلس.

وأرجو بناء على ذلك تعميم هذا التقرير باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاي ساوير

السفير

البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“: حلقة العمل السنوية السادسة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مؤسسة غرينتري في مانهاست، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا وشعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، حلقة العمل السنوية السادسة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وعلى مدى ١٦ سنة متتالية، وفّرت حلقة العمل السنوية فرصتين مهمتين لأعضاء مجلس الأمن القادمين والمستمرين. وتتمثل الفرصة الأولى في تمكين الأعضاء المنتخبين حديثاً من التعرف على ممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله حتى يكونوا مستعدين تماماً ”لدخول معترك العمل على أتم الاستعداد“ عندما تبدأ فترة عضويتهم في المجلس في كانون الثاني/يناير التالي. وما فتئ هذا الغرض يحترم على مر السنوات. أما الفرصة الثانية المكتملة، التي أصبحت محل تقدير بصورة متزايدة بمرور الوقت، فهي تتمثل في توفير الوقت والمجال اللازمين للأعضاء الحاليين، وكذلك الجدد، للتفكير في أعمال المجلس وكيفية تحسين أدائه وتبادل الآراء بشأن ذلك. ومنذ البداية، تعقد جلسات تبادل الآراء وفقاً لقاعدة دار تشاتام هاوس لعدم الإسناد، من أجل تشجيع المناقشات الصريحة والعميقة. ووفقاً لهذه القاعدة، لم تُحدّد في هذا التقرير هوية المتكلمين باستثناء من تكلموا في العشاء الافتتاحي. ومثلما حدث في السنوات الماضية، أعدّ التقرير الأستاذ إدوارد س. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا.

وتضمن العشاء الافتتاحي، الذي أقيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كلمة ترحيب ألقاها كاي ساوير، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة؛ وكلمة رئيسية ألقاها السيدة ميشيل باشلي، التي تكلمت بصفقتها الشخصية؛ وكلمة ختامية ألقاها ما جاوشو، رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان برنامج اليوم الكامل يتألف من ثلاثة من اجتماعات المائدة المستديرة بين جميع المشاركين بشأن المواضيع التالية:

- (أ) حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٨: استعراض الحالة واستشراف المستقبل (الجلسة الأولى)؛
- (ب) أساليب العمل والهيئات الفرعية (الجلسة الثانية)؛
- (ج) الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عمل عام ٢٠١٨ (الجلسة الثالثة).

العشاء الافتتاحي

في الكلمة الشخصية التي ألقاها السيدة باشلي، تكلمت عن الطرق التي ساعدت بها الرؤى التي تكونت لديها بفضل عملها كطبيبة ووزيرة دفاع في إعدادها لعملها لاحقاً على المسرح الدولي، بما في ذلك مسؤولياتها الحالية بصفقتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقالت إن مبادئ العدالة، والذاكرة وحقوق الإنسان يمكن أن تعزز المؤسسات وتجعلها أكثر قدرة على الصمود في أوقات الشدة.

ومن المهم إيجاد سبل أفضل لإشراك المجتمع المدني، إضافةً إلى الحكومات. ويمكن أن تساهم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن. وسيكون تجاهل آثار تغير المناخ على مجموعة من الظواهر التي يمكن أن تؤثر على أمن الشعوب والحكومات من مظاهر قصر النظر.

ونبهت السيدة باشليت إلى أنه لا توجد "وصفة" واحدة تصلح لجميع البلدان أو الحالات. وقالت إن عمليات التغيير تختلف من مكان إلى آخر، وينبغي إدراك أن التحولات تستغرق وقتاً حتى تؤدي ثمارها. ويضطر الأطباء في بعض الحالات إلى التصرف بسرعة وحسم، ولكن ينبغي لهم في حالات معينة إنعام النظر في تقييم الأعراض والوصول إلى التشخيص الصحيح. ويمكن أن يصح ذلك أيضاً فيما يتعلق بالمجلس.

ومضت تقول إنها ترى، بناء على تجربتها، أن الحوار لا غنى عنه في تحقيق المصالحة، التي تكون عادة ممكنة حتى في ظل الظروف الشديدة الصعوبة. وثمة حاجة إلى إعادة التأكيد على احترام القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف، لأنها أساسية في صون السلام والأمن الدوليين. وأكدت على الأهمية الأساسية لأخذ المصادر الأساسية للعنف والنزاع في الاعتبار، بما في ذلك الاعتداءات على حقوق الإنسان الأساسية، عند السعي إلى بناء السلام والأمن المستدامين.

وعند افتتاح مناقشات المائدة المستديرة الثلاث لحلقة العمل في صباح اليوم التالي، أدلى بتعليقات استهلاكية كل من هاسميك إيجيان، مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدوارد س. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا.

الجلسة الأولى

حالة مجلس الأمن عام ٢٠١٨: استعراض الحالة واستشراف المستقبل

مديرة الجلسة

السفيرة كارين بيرس

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعلقان

السفير غوستافو ميسا - كوادرا

الممثل الدائم لبيرو

السفير جوناثان كوهين

نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية

تقييم أداء مجلس الأمن في عام ٢٠١٨

أعرب أحد المشاركين عن أسفه لوجود صورة سائدة عن مجلس الأمن باعتباره هيئة تأخذ فعاليتها وتأثيرها بالانخفاض بمرور الوقت. وقال إن هذا الانطباع يضر بسمعة المجلس، مما يؤكد ضرورة السعي إلى إيجاد توافق آراء حقيقي في عام ٢٠١٩. وأشار متكلم آخر إلى أن جزءاً من المشكلة يتمثل في أن الجميع يتوقع الكثير من المجلس. فالجمهور والدول الأعضاء، مثلاً، يتوقعان منه أن يصبح أكثر فعالية في التعامل مع الحالة في الجمهورية العربية السورية. واستدرك قائلاً إنه يتشرف بأن يشارك في عمل

المجلس ويحصل على مقعد على الطاولة. وقال متكلم آخر إن من المفيد البحث عن الجوانب الإيجابية، لأن هناك دائما مجال للمناقشات غير الرسمية التي قد تساعد على المضي قدما حتى في المسائل الصعبة.

ولاحظ أحد المناقشين أن التوقعات والتقييمات تعتمد على افتراضات بشأن نوع الأدوار التي ينبغي أن يؤديها المجلس. فهل ينبغي له أن يتصرف كمدير تأمين، فيركز على الحد من المخاطر التي تواجه الشركة؟ أم هل ينبغي له أن يؤدي دور الإطفائي بصورة رئيسية، فيسعى إلى إخماد نيران الحرائق المشتعلة؟ أم هل ينبغي له أن يؤدي دور مطارد سيارات الإسعاف بحثا عن مشاكل تحتاج إلى حل؟ أم هل ينبغي له أن يؤدي دور البناء أو المقاول، فيسعى إلى بناء بلدان وحكومات أكثر صلابة؟ وسيكون من المفيد أن يفكر الأعضاء في الأدوار التي ينبغي أن يؤكد المجلس عليها في عام ٢٠١٩ وما بعده. وردا على ذلك، أشار أحد المشاركين إلى أن المجلس بحاجة إلى أن يؤدي دور مفتش الحرائق، حيث يشدد على منع اندلاع الحرائق من الأساس، والإطفائي، عندما تندلع فعلا. ويمكن تعزيز الدور الوقائي الذي يؤديه المجلس من خلال الاهتمام بالشواغل المواضيعية والعامة، مثل الأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، ومنع ارتكاب الفظائع، وتغير المناخ والأمن.

وعلى الجانب الإيجابي من تقييم الأداء، أشار أحد المتكلمين إلى العمل الجيد جدا الذي أنجزه المجلس في عام ٢٠١٨ فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان، وفيما يتعلق بالحفاظ على وحدة الصف في التعامل مع الحالة في ميانمار واليمن. وقال مناقش آخر إن الوحدة داخل المجلس فتحت مسارات دبلوماسية جديدة للتعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وساعدت على إدامة عملية السلام في كولومبيا. وأحرز تقدم أيضا في تحسين العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي. وكان من الممكن تغيير طبيعة تدخل المجلس في حالة ليبيا بحيث يتحول إلى تدخل يؤكد على بناء السلام وعلى صون السلام الذي تحقق هناك في نهاية الأمر. وشهدت الحالة في اليمن تحركا إيجابيا، وإن كان الكثير من الأمور يتوقف على النتائج التي ستسفر عنها الاجتماعات القادمة في السويد. ولم يتحقق سوى تقدم ضئيل في معالجة الحالة في منطقة الساحل ومالي وليبيا. وعموما، أمكن الحفاظ على الوحدة في نصح المجلس إزاء مكافحة الإرهاب، غير أن بعض الاختلافات في درجة التركيز ظهرت بشأن مكان حقوق الإنسان في هذه الجهود. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر في عام ٢٠١٩ لدور الجريمة المنظمة، بما في ذلك عصابات الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية، في مساعدة الإرهاب ودعمه.

وقال أحد المناقشين إن هناك الكثير من الأنباء الجيدة المتعلقة بأفريقيا، بما في ذلك رفع العقوبات ضد إريتريا، الذي تحقق بقيادة إثيوبيا؛ وإمكانية إحراز تقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إجراء الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر؛ والفرصة السانحة لإحلال السلام الدائم في غينيا - بيساو، الذي يمكن أن يسمح بتخفيف الجزاءات؛ واتخاذ مزيد من الخطوات نحو تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لعام ٢٠١٧. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما كبيرا لأولويات الاتحاد الأفريقي المعلنة وأن يسعى إلى تعزيز التعاون مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩. وأيد متكلم ثان القول بأن تطورات مشجعة حدثت في القرن الأفريقي، بما في ذلك الخطوات الإيجابية التي اتخذت في إثيوبيا وبعض الخطوات التي ساعد المجلس على إحداثها في جنوب السودان. وينبغي أن يقوم المجلس بكل ما في وسعه لدعم المبادرات الإقليمية، وينبغي أن يضمن الأعضاء حضور ممثلهم الدائمين لجلسات مجلس السلم والأمن في أديس أبابا في عام ٢٠١٩.

وذكر أحد المحاورين أن مجلس الأمن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن في أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، بدعمه لعملية السلام في كولومبيا، وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن من الضروري الحفاظ على مكانة المجلس بتنفيذ قراراته بشكل كامل وصادق. ورأى متكلم آخر أن أحد أهم إنجازات العام يتمثل في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي دعا فيه المجلس إلى وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما في الجمهورية العربية السورية. وقد كان الموقف الموحد للأعضاء العشرة المنتخبين من العوامل التي أتاحت اتخاذ ذلك القرار. وقال مُناقش ثالث إن الحوار مع الأمين العام في المعتكف في السويد كان ملهما جدا وتضمن مناقشة مفيدة للوضع في الجمهورية العربية السورية.

وذكر أحد المشاركين أن بعض الإنجازات الملحوظة تحققت في عام ٢٠١٨ على مستوى استراتيجي. غير أن معظم التقدم تحقق خارج قاعة مجلس الأمن، في المشاورات والأشكال غير الرسمية الأخرى. وقد تمكن مجلس الأمن الموحد من تقديم الدعم القوي لعملية السلام وتوطيد السلام في كولومبيا. وفي جنوب السودان، لا يزال الاتفاق الجديد هشاً، ولكن الرسائل القوية الموجهة إلى الأطراف وجزءات المجلس ساعدت في دعمه. وإضافة إلى ذلك، أمكن إحراز تقدم هام في عام ٢٠١٨ حتى في الحالات التي لم يكن المجلس فيها موحداً. وينطبق هذا الكلام على حالة اليمن، حيث قدّم المجلس الدعم لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، بما في ذلك المحادثات المقبلة في السويد.

وعلى الجانب السلي من تقييم الأداء، علق أحد المتكلمين قائلاً إن أفضل ما يمكن أن يوصف به سجل أداء المجلس في عام ٢٠١٨ هو أنه كان حافلاً بنتائج مختلطة. وقد جاءت أشد الإخفاقات هولا في الشؤون الإنسانية. فاليمن يمثل كارثة إنسانية، ويمكن قول الشيء نفسه عن الجمهورية العربية السورية وميانمار. وقد رأى الجمهور تلك النتائج وهو يشكك في شرعية المجلس. وأسفرت النزاعات الجارية عن أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية. وتعكس تلك الكوارث الإنسانية المشاكل السياسية العالقة التي لا يعرف أعضاء المجلس حتى كيفية التعامل معها. وفي سياق السعي إلى معالجة القضية الفلسطينية والتطورات في غزة، لا يزال انعدام الثقة يشكل عقبة هائلة. وأيد مناقش ثان القول بأن سلسلة الكوارث الإنسانية وضعت شرعية المجلس موضع الشك. فالجمهورية العربية السورية وميانمار واليمن، وكذلك إسرائيل وفلسطين، هي أماكن فشل أعضاء المجلس في أداء عملهم فيها. ورأى محاور ثالث أن المشاكل الهيكلية المستمرة أضفت صعوبة شديدة على التعامل مع الأزمة في الجمهورية العربية السورية، ولكن سيكون من الإجحاف ومن "المسايرة الزائدة لما هو دارج" السماح للمأزق في ذلك البلد بتشكيل صورة عن عمل المجلس في عام ٢٠١٨.

ورأى أحد المشاركين أن أيّ تقييم لفعالية المجلس ينبغي أن يأخذ في الحسبان جميع المسائل السابقة التي عجز عن حلها، مثل المسائل في الشرق الأوسط. ومن هذا المنظور، يصبح تشكيك الناس في مصداقية المجلس مفهوماً. وعلق متكلم آخر قائلاً إنه ينبغي، عند النظر في رصد الإنجازات والتحديات، أن نكون واقعيين بشأن مدى تأثير التصورات السائدة عن فعالية المجلس بالإخفاقات الشديدة الواضحة في أماكن مثل الجمهورية العربية السورية واليمن. وثمة حاجة إلى الصراحة بشأن الطريقة التي يقيس بها الآخرون مصداقية المجلس.

وقال أحد المتكلمين إنه بالرغم من توقيع اتفاق في جنوب السودان، لم تجر تسوية أي مسألة جوهرية. وفيما يتعلق بمائتي، رأى متكلم ثان أن المجلس كان حسن النية لكن النتائج كانت مخيبة للآمال. وهناك مشاكل عميقة تتعلق بالحكومة، وينبغي أن يفتح أعضاء المجلس حواراً عميقاً مع الهائيتين وأن يبدأوا

في التفكير بطريقة غير تقليدية فيما يتعلق بمسار البلد في المستقبل. وذكر مشارك ثالث أن هناك مشاكل في الأمانة العامة وفي المجلس كذلك. ففي كثير جدا من الأحيان، تفتقر الأمانة العامة إلى التنظيم الجيد الذي يسمح لها بتنفيذ قرارات المجلس، لأن هناك أحيانا على ما يبدو إفراطا في البيروقراطية ونقصا شديدا في التخطيط.

وأكد أحد المناقشين أنه يحدث في بعض الأحيان أن يكون لأحد أعضاء المجلس الدائمين مصلحة سياسية قوية في الحالة قيد النظر وأن يعرقل ذلك العضو التقدم نحو إيجاد حل سلمي. وعلق متكلم آخر قائلا إن هناك إفراطا في نقل ولايات المجلس إلى تحالفات الراغبين، وهو ما يعني نقل المسؤولية إلى أطراف أخرى والتخلي لها عن مهمة تسوية الحالات المعقدة. وأشار إلى وجود مشكلة في العراق، وأفغانستان، وإسرائيل وفلسطين، واليمن، والجمهورية العربية السورية. وفي بعض تلك الحالات، حدث تدفق خطير للمقاتلين الأجانب. ورد مشارك آخر قائلا إن العملية في حالة أفغانستان كانت بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي وإنها كانت أشبه بعملية يتزعمها الاتحاد الأفريقي وليس تحالفا بين الراغبين. وأعرب مُناقش آخر عن تأييده لهذا الرأي وأكد أنه لا يوجد "نحن" و "هم" في المجلس.

تحديات المستقبل

أشير إلى أن الكثير من المسائل المعروضة على مجلس الأمن في عام ٢٠١٨ سيظل معروضا عليه في عام ٢٠١٩. وينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد حلول صالحة. وثمة حاجة أيضا إلى النظر في شبكة الفساد وفي سبل تحسين معايير الأداء المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وينبغي أن يتناول المجلس الحالة في كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا في عام ٢٠١٩ في ضوء الآثار المترتبة على تدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وهناك تداعيات حقيقية على السلام والأمن الدوليين. وستظل الحالة في كل من الجمهورية العربية السورية وغزة من المسائل المهمة أيضا. وأشار مشارك آخر إلى أن معظم المسائل المعروضة على المجلس تتمثل في نزاعات داخلية، كما هو الحال في جنوب السودان واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والجمهورية العربية السورية، وقال إن المجلس ينبغي أن يعيد التفكير في كيفية تعريفه للسلام والأمن الدوليين. فالأمر يتعلق بحجم التدمير الذي يجتمل أن يسفر عنه النزاع أكثر من تعلقه بالسيادة. ورأى متكلم ثالث أن ثمة مشاكل كثيرة جدا في العالم وهو ما يدعو إلى التفكير المتأني في الحالات التي يمكن للمجلس أن يحدث فيها فرقا حقيقيا في عام ٢٠١٩.

ورأى أحد المناقشين أن أولويات المجلس في عام ٢٠١٩ ينبغي أن تتمثل في اليمن والجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى وضع استراتيجية متكاملة لحفظ السلام ونهج أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات. وينبغي ترجمة الورقات المفاهيمية إلى إجراءات وينبغي أن يُحسن المجلس الاستفادة من جميع الموارد المتاحة للاضطلاع بعمله. وأعرب متكلم ثان عن تأييده لأن يكون اليمن أولوية في عام ٢٠١٩، وأضاف أن المجلس ينبغي أن يبحث عن فرص لسد الفجوة بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، في إطار دوره المتمثل في السعي إلى التقريب بين البلدان. واقترح مشارك آخر أن يعمل أعضاء المجلس في عام ٢٠١٩ على توحيد صفه لإيجاد نهج مشترك يواجه به التحديات المقبلة.

وحدد أحد المحاورين مجالين مرتبطين لأولويات المجلس في عام ٢٠١٩: المسائل المتعلقة بالعمل الإنساني والحماية، وتعزيز احترام القانون الدولي. ومن الممكن زيادة الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزام المجلس بحماية المدنيين. وينبغي التفكير أكثر بالناس وحياتهم في أماكن مثل الجمهورية العربية السورية واليمن.

وقد وصل احترام المعايير الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلى نقطة متدنية. ويمكن أن تكون الجهود المبذولة في هذين المجالين مكتملة للدعم المقدم لحزمة الإصلاحات التي يقترحها الأمين العام بشأن حفظ السلام وبناء السلام والشؤون السياسية. وحدد متكلم ثان الدور المتنامي للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والأشكال الجديدة للإرهاب باعتبارهما من الأولويات الملحة للسنة المقبلة. واقترح مناقش ثالث أن ينظر المجلس في مسألة الإرهاب الإلكتروني أيضا.

وقيل إن حفظ السلام هو أحد المجالات التي يمكن للمجلس أن يحدث فيها فرقا حقيقيا في عام ٢٠١٩، انطلاقا من التقدم المحرز في عام ٢٠١٨. فحفظ السلام هو أحد أنشطة المجلس الأساسية التي يتحد أعضاؤه بشأنها عادة. غير أن متكلم آخر قال إن هناك انفصالا في كثير من الأحيان بين من يأذنون بالبعثة ومن ينفذونها. وقد كانت الرحلة إلى جمهورية الصين الشعبية مشجعة من حيث تزايد اهتمام البلد بعمليات حفظ السلام، ولكن يلزم بصفة عامة أن يكون الأعضاء الدائمون أكثر انخراطا في تنفيذ بعثات حفظ السلام. ولم تحدث متابعة كافية لا لتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/95) ولا لتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2000/809) (A/55/305-S/2000/809)، بالرغم من الأفكار الجيدة الواردة فيهما. ويتعين على الأعضاء أن ينظروا إلى حفظ السلام بوصفه أداة رئيسية للاضطلاع بعمل المجلس وليس بوصفه مسألة مالية فحسب. ورد مناقش آخر على ذلك بقوله إن بعض الأعضاء يشعرون بقلق مبرر بشأن الكفاءة بالنظر إلى ضخامة التكاليف المرتبطة بذلك، وقال المتكلم الأصلي إنه يؤيد القول بضرورة توزيع التكاليف على الأعضاء الدائمين بطريقة أكثر عدلا. وقال محاور ثالث إن النظام الحالي، القائم على القدرة على الدفع، منصف.

ورأى أحد المناقشين أن المساهمات في عمليات حفظ السلام لا تقتصر على التمويل؛ حيث يمكن أيضا أن تكون هناك تكاليف بشرية حقيقية. وتتكبد البلدان المساهمة بقوات عادةً خسائر بشرية ويتعين إعطاؤها مساحة أكبر في المشاورات المتعلقة بالبعثات والولايات الجديدة الممكنة. وأيد متكلم آخر الرأي القائل بأنه من الضروري إيجاد سبل أفضل لإعطاء البلدان المساهمة بقوات الفرصة لإسماع صوتها عند صياغة الولايات. وعلق مناقش ثالث قائلا إنه ينبغي إنعام التفكير فيما إذا كان التدخل سيعود بالفائدة أو الضرر في النهاية.

وسأل أحد المتكلمين عن الأساس الذي ينبغي أن يقرر المجلس بناء عليه وقف تدخله في بلد معين والنقطة التي ينبغي عندها اتخاذ هذه القرار. وتساءل المتكلم نفسه عما إذا كان ذلك يشبه مغادرة وحدة العناية المركزة. وما هو المعيار في ليبريا على سبيل المثال. وأجاب محاور آخر قائلا إن السؤال نفسه يمكن يُسأل فيما يتعلق ببرامج الأمم المتحدة في مجال التنمية. وعلق متكلم ثالث بقوله إنه ينبغي، على أي حال، ألا يكون الغرض من تدخلات حفظ السلام تعليم البلدان كيف تتصرف، فذلك سيبدو شبيها جدا بالاستعمار. وقال مناقش آخر إنه من الواضح أن المجلس ينبغي أن يكرس مزيدا من الاهتمام للأغراض المتوخاة من بعثات حفظ السلام في المستقبل.

ورأى أحد المشاركين أن حق النقض يُحدث مفارقة. فهو يتسبب في صعوبات كبيرة عند الاستجابة لبعض الحالات، مثل الجمهورية العربية السورية، ولكنه سمح أيضا للمجلس بأن يواصل عمله طوال هذه السنوات. وقال إن الجهود التي تبذلها فرنسا والمكسيك للتشجيع على تقييد استخدام حق النقض تفتح الباب أمام إمكانيات مثيرة للاهتمام، حتى وإن كانت تحتاج إلى المزيد من التطوير. واعترف محاور ثان أيضا بتلك المفارقة، وذكر أن حق النقض يتسم بالأهمية للاستدامة التاريخية للمجلس، ولكنه

أيضاً أصبح يتسبب في احتلال عملية اتخاذ القرارات بصورة متزايدة في المجلس. وذكر أن الاقتراح الفرنسي - المكسيكي يسعى إلى التقليل من جوانب الاختلال الناجمة عن حق النقض، من خلال الدعوة إلى تقييد الكيفية التي يمكن استخدامها بها. ورأى مناقش ثالث أن استخدام حق النقض يسلط الضوء بشدة على رغبة العضو في عرقلة عمل المجلس، ومن ثم يضطره إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن عواقب قراره. وأيد مشارك رابع الآخرين فيما قالوه عن آثار استخدام حق النقض وأعرب عن أسفه لأن هذه الحق استُخدم كثيراً في الآونة الأخيرة لتقويض احترام القانون الدولي الإنساني. وقال إنه ينبغي للأعضاء بذل قصارى جهدهم في المستقبل لضمان إدراج الأحكام المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني في نتائج عمل المجلس.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن القادة تكلموا، خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة، عن قيمة تعددية الأطراف، وهي قيمة لا تتعارض مع السعي وراء تحقيق المصالح الوطنية. وعلق أحد المناقشين قائلاً إن الوحدة رائعة، ولكن ولاية المجلس تتمثل، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في صون السلام والأمن الدوليين، وليس السعي إلى تحقيق الوحدة بأي ثمن. وما يلزم هو البحث عن سبل تعزيز السلام والأمن الدوليين حتى عندما لا يكون أعضاء المجلس متحدين. فمن الناحية العملية، كان من الممكن العمل معا من أجل تحديد الفرص المتاحة لإحراز تقدم في بعض المجالات، حتى مع وجود اختلافات صارخة بشأن مجالات أخرى. وكان أداء المجلس على أفضل وجه عندما ركز على حل المشاكل، عوضاً عن مجرد التعليق عليها. فأعمال المجلس تمثل جوهر تعددية الأطراف ومن الضروري أن يمكن الأعضاء المجلس من أداء مهامه على أفضل وجه ممكن. ويتعين على الأعضاء التفاوض بعضهم مع بعض بصورة جيدة، بدلاً من التعامل غير المباشر.

ولاحظ أحد المشاركين أن المغردين خارج السرب يكونون في بعض الأحيان على حق في الواقع، وينبغي ألا يتردد المجلس في الاستماع إلى الأصوات المعارضة. وقد جرت العادة على أن يكون هناك الكثير من الكلام وتوجيه أصابع الاتهام في المجلس والقليل من الجهود المبذولة للاستماع إلى وجهات نظر الجميع. ويلزم بذل المزيد من الجهود المتضافرة من أجل إيجاد حلول للمشاكل الصعبة. ولعل الهدف النهائي لا يتمثل، كما قال البعض، في التوصل إلى توافق آراء، ولكن ديباجة الميثاق تتكلم عن ضرورة "أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلام والأمن الدولي". ويستلزم ذلك الاستماع إلى الجميع. وقد حقق المجلس إنجازات حقيقية، ولكن من المخيب للآمال ألا تبدل، في كثير من الأحيان، جهود أكبر لتحقيق الوحدة.

وعلق أحد المحاورين قائلاً "في وحدتنا بقاؤنا، وفي تفرقتنا سقوطنا". ولاحظ محاور آخر أنه كان للمجلس تأثير كبير عندما كان متحداً، لكنه حقق نتائج أقل بكثير عندما كان منقسماً. ولا يتعين أن يستند اتخاذ القرارات بتوافق الآراء إلى أدنى قاسم مشترك، كما أثبت الاتحاد الأوروبي. ووفقاً لمشارك ثالث، استمرت التحديات التي تواجه اتخاذ القرارات في المجلس لسنوات عديدة. وثمة حاجة إلى العمل على توافق الآراء وإيلاء الأولوية لمواصلة الحوار. ومن منظور محاور آخر، يسود جو من انعدام الثقة في المجلس، وهو ما تردى بسبب وجود ميل إلى التكلم إلى الصحافة والبرلمانات بدلاً من التفاوض فيما بين أعضاء المجلس. وأرغم هذا الجو الوفود، في بعض الأحيان، على الوقوف في وجه مشاريع قرارات قبل أن تتاح أمام الأعضاء فرصة التوصل إلى اتفاق. ويحسّن في بعض الأحيان إبطاء العملية وإتاحة الوقت لحل الخلافات، بدلاً من الاندفاع إلى تحقيق نتائج.

ووفقاً لأحد المتكلمين، يحتاج القائمون بالصياغة إلى بذل جهود أكبر لمناقشة مشاريع القرارات مع المجلس ككل. ففي حالة الجمهورية العربية السورية، كان يمكن إجراء مزيد من الحوار قبل التصويت على بعض مشاريع القرارات. وفيما يتعلق بمايتي، لم تجر مناقشة كافية قبل إنهاء البعثة. وفي حالة مشروع القرار المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، لم تطلع جميع الوفود على المشروع قبل التصويت وكان هناك تسرع في اللجوء إلى الدبلوماسية العامة. وعموماً، ثمة حاجة إلى مزيد من الأخذ والعطاء، وهذا هو جوهر الدبلوماسية. ورد أحد المناقشين بأنه كان هناك مجال لتحقيق الوحدة في المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن القائم بالصياغة أخذ الوقت اللازم للاستماع إلى جميع المواقف داخل المجلس وأخذها بعين الاعتبار من أجل التوصل إلى نتائج عادلة ومتوازنة ومعقولة.

وعلق أحد المتكلمين قائلاً إن الحاجة تستدعي، بشكل عام، التحلي بمزيد من الصبر في مداورات المجلس، بدلا من الاندفاع إلى البت في الأمور. ففي كثير من الأحيان، يلزم إجراء مزيد من المشاورات من أجل التوصل إلى موقف متوازن. والمجلس مُصمَّم لتوفير حيز للخلافات وإيجاد سبل لحلها. ووفقا لمناقش آخر، ثمة افتقار للثقة في المجلس يلزم التغلب عليه من أجل إحراز تقدم حقيقي وتوفير سبل نجاح الدبلوماسية الوقائية في عدد من الأماكن. ويمكن أن ينظر المجلس تدريجياً في العديد من المسائل، لكن عليه القيام بذلك بطريقة موحدة.

وأشار أحد المشاركين إلى أن من المتوقع والمفهوم أن تجري مناقشات داخل المجلس بشأن العديد من المسائل، ولكن تلك المناقشات ينبغي ألا تمتنع الأعضاء من التوصل إلى نهج موحد لحل المشاكل. وينبغي أن يسعى المجلس إلى تقديم صورة للآخرين عن هيئة تبحث عن الحلول والتضامن بين أعضائها. ووافق المتكلم على ما قاله آخرون عن الاستماع والتضامن والوحدة. وأضاف أنه ينبغي للأعضاء أن يحاولوا العمل بتوافق الآراء. ويتعين على أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل على تنفيذ ما يقرره المجلس. وفي بعض الأحيان، ينبغي أن يعمل أعضاء المجلس لدعم المبادرات التي يتخذها آخرون، كما في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأجزاء من أفريقيا.

شحن الأدوات

فيما يتعلق بأشكال الجلسات، دعا أحد المتكلمين إلى تحسين التوازن بين الجلسات المفتوحة والمشاورات. وفي موضع ما، ذهب المتكلم إلى أنه يفضل الأخذ بمزيد من الانفتاح، ولكن كان ثمة مبالغة في ذلك الاتجاه. وعلق مشارك ثانٍ قائلاً إن التركيز تحوّل، مع زيادة عدد الجلسات المفتوحة، من السعي للتسوية السلمية إلى الدبلوماسية العامة وإلى التحدث إلى الصحافة والرأي العام. وأضاف محاور ثالث أنه ينبغي ألا يتخلى الأعضاء عن النهج المتعددة الأطراف لحل المشاكل، ولكن المجلس انتقل، بسبب كثرة الجلسات العلنية، إلى المناقشة بدلا من السعي إلى تحقيق توافق الآراء والتوصل إلى اتفاق. وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات من أجل تحقيق توازن أفضل بين المشاورات الخاصة والنقاش العام. ورأى أحد المناقشين الآخرين أنه على الرغم من وجود تداخل حتمي بين الجلسات المفتوحة في قاعة مجلس الأمن وبين المشاورات، فإن كليهما ضروريان لأنهما تؤديان مهام متباينة. وتتسم المناقشة بأنها أقل صراحة في الأماكن العامة، ولكن فيما يتعلق بالنظر في مسائل مثل الجزاءات التي تترتب عليها آثار على جميع الدول الأعضاء، من الضروري توسيع نطاق المشاركة. فقد حدث أن استمرت الجلسات المعقودة في غرفة

المشاورات إلى ما بعد منتصف الليل. وفي هذا الصدد، أشار مشارك آخر إلى أنه سيكون من المفيد إشراك الممثلين الدائمين على نحو يتسم بقدر أكبر من المباشرة والوضوح في المزيد من جوانب عمل المجلس.

ودعا أحد المحاورين إلى زيادة التركيز في عمل المجلس على الدبلوماسية الهادئة، والوساطة ودعم جهود الوقاية التي يضطلع بها الأمين العام. وأضاف متكلم ثان أن المزيد من التركيز على الدبلوماسية الوقائية يتسم بالأهمية الأساسية في المستقبل. ومن أجل المساعدة في جهود الدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الأمين العام، ينبغي أن يسعى أعضاء المجلس جاهدين إلى التغلب على خلافاتهم. وسواء في اليمن أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتسم عمل المجلس بقدر أكبر من الفعالية عندما يحاول الأعضاء إيجاد قاسم مشترك. ووفقاً لمناقش ثالث، يمكن للأعضاء الجدد ترك بصماتهم على الحل السلمي والدبلوماسية الوقائية عن طريق شحذ الأدوات التي يوفرها الفصل السادس و”الفصل السادس والنصف“ من الميثاق. وأشار مشارك آخر إلى أن الميثاق يدعو المجلس إلى صون السلام والأمن الدوليين وليس إعادة إرسائهما. ولذا، ينبغي أن ينصب التركيز على اتخاذ إجراءات قبل تقويض السلام والحيلولة دون تدويل النزاعات الداخلية.

ولاحظ أحد المناقشين أن مجموعة واسعة من الأدوات توجد تحت تصرف المجلس، لكن أهمها ينطوي على الوسائل السلمية لتسوية النزاعات. ومن بين تلك الأدوات الوساطة والتفاوض والحوار. وعلق متكلم ثان قائلاً إن من السهل إلقاء اللوم على المجلس وخاصة الأعضاء الدائمين فيه عندما تفشل عملية الوساطة وتسوية النزاعات، ولكن هناك في كثير من الأحيان عوامل أخرى، بما في ذلك، في بعض الأحيان، الخلل الهيكلي في الأمانة العامة. ووفقاً لمشارك آخر، تتمثل إحدى الطرق التي يمكن للمجلس أن يحدث فرقاً من خلالها في إعلام الأطراف بأن المجلس يولي الاهتمام. وقد يكون التراسل والاستخدام الانتقائي لوسائل الإعلام مفيدتين، ولكن من المهم عدم الإفراط في استغلال صوت المجلس المسموع على نطاق واسع. وينبغي ألا تستخدم تلك الأدوات على حساب حل المشاكل في الميدان.

ولاحظ أحد المشاركين أن الجميع مقتنع بمنع نشوب النزاعات، ولكن يبدو أن المجلس يفتقر في كثير من الأحيان إلى الأدوات الفعالة للوقاية. وأشار إلى أن الأمين العام بدأ بداية ممتازة في عرض أفكاره في هذا الصدد، على الرغم من أنه يلزم إنعام التفكير فيما يمكن أن يقوم به المجلس فيما يتعلق بالوساطة ومنع نشوب النزاعات. فهل يمكن استخدام أحكام المادتين ٣٤ و ٩٩ من الميثاق، على سبيل المثال، استخدامها أفضل؟ ففيما يتصل بالمادة ٩٩، أجاب أحد المناقشين قائلاً إن الأمين العام والمجلس أقاما علاقات جيدة جداً. ومع ذلك، يمكن القيام بالمزيد لدعم جهود الأمين العام في مجال الوساطة والوقاية، مع مراعاة أن العمل يضطلع به مستشاروه وممثلوه ومبعوثوه الخاصون. واستدرك قائلاً إن هناك أوقاتاً قد يكون من المفيد فيها أن يقف فرادى الأعضاء في المجلس إلى جانب فرادى المستشارين والممثلين والمبعوثين الخاصين لإظهار الدعم وإضفاء الشرعية. وفيما يتعلق بالمادة ٩٩، تكون المشاورات أكثر فائدة عموماً من المناقشات المفتوحة، على الرغم من أن الأعضاء المشاركين في مادب الغداء التي يقيمها الأمين العام شجعوه على أن يكون أكثر صراحة، وهذا ما يتسم به. وبوسع الأمانة العامة أن تقوم بالمزيد لتوضح المواطن التي يتبين لها أنها تنطوي على أكبر المخاطر في المستقبل. وأضاف أحد المشاركين أنه على الرغم من وجود تعاون مثمر عموماً بين الأمين العام والمجلس بشأن جهود الوقاية، فإن المشاكل السياسية تنشأ أحياناً عندما يتدخل المجلس. ففي جمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا، على سبيل المثال، ذُكرت

الشواغل المتصلة بالسيادة على الرغم من أن الحالتين أسفرتا عن مليون لاجئ، مما أثر سلباً في البلدان المجاورة. وهناك، يلزم أيضاً اتخاذ إجراءات على الصعيد الإقليمي.

ومن الضروري، كما أشار أحد المناقشين، أن يقوم المجلس بتوثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية، التي يمكنها أن تؤدي دوراً رئيسياً في المساعدة على تطبيق المعايير العالمية في الميدان في حالات النزاع. وأكد متكلم ثان أن الجهات الشريكة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الدول الأمريكية، أثبتت أهميتها في مناسبات عديدة. ووفقاً لمحاوّر ثالث، يشكل التعاون مع الهيئات الإقليمية، بالنسبة للمجلس، المهمة المطلوبة في مستقبل الأيام. وفي أفريقيا، يشمل ذلك الترتيبات دون الإقليمية، وكذلك الاتحاد الأفريقي. ففي تلك القارة، تنجز بعض الأمور على نحو أفضل وبمزيد من الكفاءة والسرعة، من دون رفع علم الأمم المتحدة. وفي حالة إريتريا، أشار مشارك آخر إلى أنه من الأفضل أن يأخذ الآخرون بزمام المبادرة بدعم من المجلس.

واقترح أحد المناقشين أن يتشاور المجلس مع المنظمات الإقليمية بشأن المجالات التي يمكن أن يكون له أكبر الأثر فيها. فعلى سبيل المثال، كيف يمكنه أن يقدم قيمة مضافة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية؟ وكان تعاون المجلس مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا مثمراً للغاية. وأضاف محاوّر ثان أن الشراكة الأوثق مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية ستكتسب أهمية متزايدة في المستقبل نظراً لدورها الحاسم في كفاءة تنفيذ قرارات المجلس. ووفقاً لما ذكره مشارك ثالث، ينبغي أن يعمل المجلس على تعزيز المؤسسات الإقليمية وقدراتها. وفي بعض الأحيان، ينبغي أن تأخذ المنظمات الإقليمية بزمام المبادرة وينبغي للمجلس أن يتبعها. ولكن ثمة حاجة إلى الاعتراف بأن الهيئات الإقليمية ليست دائماً قوية وقادرة على النحو المرغوب. فجامعة الدول العربية، على سبيل المثال، ضعيفة، ومع ذلك قامت بعمل أفضل من المجلس في الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بنشر قوات لحفظ السلام في وقت مبكر وبالجزءات، بالنظر إلى قرارها تعليق المشاركة السورية. وقد أثقت على تعيين المبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية بصورة مشتركة واتخذت الجماعة موقفاً قوياً بشأن أسلحة الدمار الشامل في الجمهورية العربية السورية. وبوجه عام، ينبغي للمجلس أن يساعد على ضمان أن تكون الهيئات الإقليمية منظمة بشكل جيد وتتوفر لديها الموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها.

ومن وجهة نظر أحد المناقشين، ينبغي أن يقيم المجلس علاقات عمل مثمرة مع المنظمات الإقليمية ومع البلدان التي لديها شواغل خاصة بشأن حالة معينة. ومن الأهمية بمكان التشاور مع الهيئات الإقليمية بشكل منتظم. فالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما من المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لضمان نجاح المجلس في القارة. وتساءل المناقش عن أفضل السبل التي يمكن للمجلس من خلالها زيادة تعاونه مع هذه المجموعات وتقديم الدعم لها في المستقبل. ودعا متكلم آخر المجلس إلى أن يراعي المجلس موقف الاتحاد الأفريقي والهيئات الأفريقية دون الإقليمية بصورة أكثر انتظاماً فيما يتعلق بالنزاعات الدائرة في أفريقيا. وثمة طفرة في الاهتمام داخل أفريقيا في العمل على تسوية النزاعات في القارة. وأدى ذلك إلى تحقيق بعض النجاحات التي تتسق مع الرغبة المستمرة في تجاوز إرث الاستعمار وفي أخذ الفرصة لإحداث فرق.

وحدث أحد المشاركين أعضاء المجلس على تعريف السلام والأمن الدوليين بوجه عام. وإذا اعتمد تعريف ضيق للغاية، فهو سيحد من فرص إحراز تقدم بشأن العديد من المسائل والحالات. ووفقاً لمتكلم ثان، ظهرت فجوة بين الطرق التي يتناول بها المجلس المسائل المواضيعية والمسائل المتعلقة بالحالات. فعلى

سبيل المثال، لم تدمج المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالكامل في أعمال المجلس. وأردف المتكلم قائلاً إن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في الوفود لا يزال قليلاً نسبياً. ومن وجهة نظر محاور ثالث، تحقق توازن دقيق بين المسائل المواضيعية والمسائل المتعلقة بالحالات، وينبغي الإبقاء عليه.

الجلسة الثانية

أساليب العمل والهيئات الفرعية

مدير المناقشة

السفير منصور العتيبي

الممثل الدائم للكويت

المعلقون

السفيرة جوانا فرونيكا

الممثلة الدائمة لبولندا

السفير أناتوليو ندونغ ميا

الممثل الدائم لغينيا الاستوائية

آن غيغن

نائبة الممثل الدائم لفرنسا

تقييم "العملية ٥٠٧" وآفاقها

لاحظ أحد المتكلمين أن أساليب العمل ليست غاية في حد ذاتها. فقد تطورت على مر السنين بطريقة دينامية، وجرى، في كل مرة تكييفها، لتلبية احتياجات مجلس الأمن. وهي لن تبلغ مستوى الكمال أبداً. ولذا يتعين على الأعضاء أن يعيدوا تقييم أعمال المجلس وطريقة الاضطلاع بها باستمرار. وتتضمن مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) كل ما يلزم لتسيير أعمال المجلس على نحو سليم، ولكن الأمر يتطلب القيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بتطبيقها. وفي هذا الصدد، لا تزال أكثر المسائل إثارة للجدل تتعلق بالجهات التي ينبغي أن تقوم بالصياغة وترأس الهيئات الفرعية. وقد وضعت ترتيبات بشأن كيفية معالجة تلك المسائل بطريقة عادلة وشفافة، ولكنها لم تنفذ بشكل كامل ومتسق. وبمرور الوقت، ينبغي أن تحدد الممارسة المعايير المتعلقة بأساليب عمل المجلس. فعلى الرغم من أن التغيير يحدث ببطء في المجلس وقد لا يكون ظاهراً للعيان على مدى فترة السنتين، فإن مدى التحرك الحاصل بمرور الوقت يبعث على التفاؤل. ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ويمكن توقع حدوث تطورات إيجابية في عام ٢٠١٩، خاصة إذا أتى الأعضاء الجدد بأفكار جديدة واستطاع الأعضاء غير الدائمين الاتفاق على الخطوات والأولويات المقبلة.

وبالالتفاف إلى السنوات الخمس والعشرين الماضية، قال أحد المناقشين إن تقدماً كبيراً جداً أُحرز في تحسين أساليب العمل، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى روح القيادة التي اتسم بها بعض الأعضاء الدائمين في منعطفات حاسمة. وكان الأعضاء الدائمون الخمسة مصدرًا للطاقة والأفكار المبتكرة، ولكن ما تحقق ليس كافياً ولا يزال يتعين القيام بالكثير. ومثل الاتفاق على المذكرة S/2017/507 علامة بارزة، وقد ركز الفريق العامل غير الرسمي على تنفيذ أحكامها. وقد عُقد عدد من الاجتماعات ومن

المناقشات غير الرسمية في عام ٢٠١٨، ولكن لا يزال بعض القلق يساور الأعضاء الدائمين ومن الضروري عدم الاندفاع بسرعة زائدة. ومن المتوقع أن يكون عام ٢٠١٩ عاما حافلا للفريق العامل غير الرسمي، حيث يُعترم طرح بعض الأفكار المبنية عنه على أعضاء المجلس جميعهم. وعلى الرغم من أن الأعضاء الدائمين يقدرون المرونة وقد لا يرغبون في تدوين كل شيء، ستبذل جهود في العام المقبل لتحديد سبل تعزيز الشفافية والكفاءة على السواء.

وعلق أحد المحاورين قائلاً إن على أعضاء المجلس أن يتفوقوا على النظام الداخلي. فمن غير الممكن اعتباره مؤقتاً إلى الأبد. وأشار المحاور إلى أنه ربما يكون الوقت قد حان لإضفاء الطابع الرسمي عليه. وتساءل متكلم ثانٍ أيضاً عن سبب بقاء النظام الداخلي مؤقتاً، وأضاف أن النص لا يراعي المنظور الجنساني ويلزم تحديثه. فالوقت حان لتنقيح النص ثم جعل النظام الداخلي دائماً. ووفقاً لمناقش ثالث، حان الوقت لإحراز تقدم حقيقي في إصلاح المجلس.

الجلسات والمشاورات

أعرب أحد المشاركين عن أسفه للنزوع صوب إنفاق مزيد من الوقت في قاعة مجلس الأمن ووقت أقل في المشاورات، مما قلل من الوقت المتاح لاستماع الأعضاء بعضهم لبعض، وترك الأعضاء في حالة أشبه ما تكون بحالة المصابين على نحو جماعي بضرب من ضروب اضطراب نقص الانتباه/فرط النشاط. وثمة ميل للإفراط في إثقال برنامج العمل الشهري، الذي ينبغي ألا يتضمن أكثر من مناقشتين مفتوحتين في الشهر. وينبغي عدم تنظيم مناقشات من هذا القبيل إلا إذا استدعت الحاجة حقاً ذلك. وبالمثل، لا يلزم عقد اجتماع بمناسبة كل دورة إبلاغ، وينبغي أن يجتمع المنسقون السياسيون مسبقاً لتحديد ما إذا كانت تلك الاجتماعات ضرورية بالفعل. وينبغي أن يتسم كل من المشاورات والاجتماعات التي تعقد بصورة علنية بقدر أكبر من التفاعلية والتركيز وأن يكون أفضل إعداداً. وينبغي استشارة مقدمي الإحاطات الإعلامية مقدماً واستخدام وسائل المساعدة البصرية والخرائط عند الحاجة. وينبغي أن تكون الاجتماعات أقصر، بوسائل منها تطبيق قاعدة الدقائق الخمس على المتكلمين. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنظيم المشاورات بطريقة تتيح للجميع تقديم مساهمة ما والشعور بأنهم معنيون بموضوع المشاورات. ومن الضروري أيضاً إعلام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات بالتطورات داخل المجلس والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المعنية قبل بدء عمليات تجديد الولايات بوقت كاف.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن شعبة شؤون مجلس الأمن قدمت إحصاءات مفيدة للغاية عن اجتماعات المجلس وأنشطته، ولكن يجب ألا ننسى أنه لا توجد علاقة مؤكدة بين عدد الساعات التي تنفق في قاعة مجلس الأمن والنتائج التي تتحقق في المقر أو في الميدان. والسؤال الذي يتعين طرحه على سبيل المثال هو أي بنود جدول الأعمال يستحق أكبر اهتمام من قبل المجلس؟ وفي الفريق العامل غير الرسمي، ينبغي أن يفكر الأعضاء أكثر في طرق جعل المشاورات أكثر تفاعلية، بسبل من قبيل تحية نقاط المناقشة جانباً والتكلم من القلب والعقل. ففي الماضي، حتى عندما كان الرئيس يحاول التشجيع على زيادة التفاعل، كان الأعضاء يميلون إلى التمسك بطرقهم العصية على التغيير. ومما يساعد على تعزيز الحوار أن يستعان أكثر بمقدمي الإحاطات من المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، تنحو وتيرة عمل المجلس

السريعة إلى أن تجعل من الصعب إيجاد الوقت لإجراء تقييم سليم للمسائل التي يجري تناولها أو للتشاور مع العواصم.

وأشار أحد المناقشين، متفقاً مع متكلم سابق، إلى أنه أضيف، في المتوسط، على مدار أي شهر من الشهر، ما نسبته ٤٤ في المائة من الأنشطة إلى برنامج العمل الأولي للمجلس. ووافق أحد المحاورين على أن النزوع إلى إضافة جلسات أثناء الرئاسة الشهرية يجعل من الصعب على الوفود تخطيط الموارد واستخدامها على النحو المناسب. ولاحظ مشارك ثالث أنه سيكون من المفيد أن يشير الرئيس قبل الجلسة إلى ما يعتمد إنجازه وما هي النتائج التي يسعى إلى تحقيقها. وعلق مشارك رابع قائلاً إنه توجد، في بعض الأحيان، جلسات مقرران في إطار "أي مسائل أخرى" في أسبوع واحد. وهذا الأمر يجعل من الصعب جدا الاستعداد على النحو المناسب، وخاصة بالنسبة إلى الوفود الصغيرة. وأشار مُناقش آخر إلى أن الزيادة في عدد الجلسات وطولها لم تقابل بزيادة مماثلة في كمية النتائج. ويبدو أن الأمر يستغرق وقتاً أطول في السنوات الأخيرة للتوصل إلى اتفاق، بالنظر إلى الانقسامات داخل المجلس. ويؤكد ذلك ضرورة وضع مقاييس نوعية، وليس كمية فقط، لتقييم إنتاجية المجلس وأدائه.

وأشير إلى أن تعاقب كلمات المناجاة لا يشكل حواراً. وعموماً، ينبغي أن تكون مناقشات مجلس الأمن أقصر وأكثر تركيزاً. وأضاف محاور ثان أن المجلس يحتاج إلى إدارة أفضل للوقت وإلى مزيد من التفاعل. وهناك إفراط في إلقاء الخطب وبعض الوفود يشعر بواجب التكلم في كل مسألة. ولذا ينبغي الالتزام بالحدود الزمنية على نحو أكثر انتظاماً. ومن وجهة نظر مناقش ثالث، يجب أن يمثل المجلس أكثر من جداء ١٥ مجموعة من نقاط الحوار. ووفقاً لمتكلم آخر، سيكون من المثمر إجراء مزيد من الحوارات التفاعلية غير الرسمية، التي تتيح عادة فرصة للاستماع إلى طائفة أوسع من الأصوات والتكلم بصراحة أكبر.

وحث أحد المشاركين على إتاحة حيز أكبر أمام ممثلي البلدان المساهمة بقوات للإدلاء بأرائهم، ولا سيما فيما يتعلق بعملية تشكيل الولايات. وتساءل متكلم آخر عما إذا كان المجلس يستفيد من كل الخبرة التي توفرها الأمانة العامة. فعلى سبيل المثال، لا يكون المستشارون والممثلون والمبعوثون الخاصون صريحين عندما يقدمون إحاطات إعلامية إلى المجلس ولا يسعى إلا عدد قليل من الممثلين الدائمين إلى التشاور معهم مسبقاً. ولو كانت هناك علاقات عمل أوثق معهم، لكان بوسع المجلس أن يقدم دعماً سياسياً هاماً للمستشارين والممثلين والمبعوثين الخاصين. ومن وجهة نظر محاور ثالث، كثيراً ما تطبق معايير مزدوجة على الطريقة التي يعامل بها المجلس ممثلي المجتمع المدني. فمن الضروري أن يستمع المجلس إلى طائفة أوسع من وجهات النظر، ويمكن للخبراء من المجتمع المدني أن يقدموا في كثير من الأحيان سرداً أفضل لما يحدث في الميدان. فمشاركتهم في عمل المجلس تستحق المزيد من الاحترام.

ووفقاً لما ذكره أحد المناقشين، يتسبب تعدد الجلسات وفق "صيغة آريا" في مشاكل في الجدولة الزمنية ويستغرق وقتاً يمكن تخصيصه لأعمال المجلس العادية. وقد تشكّل تصوّر مفاده أن المسائل ليست هامة ما لم يتناولها المجلس. ومن الأجدى، في بعض الأحيان، احترام التقسيم الموضوعي للعمل الذي كان متوخى فيما بين الأجهزة الرئيسية.

القائمون بالصياغة

أشير إلى أن مسألة من يقوم بالصياغة لا تزال مسألة حساسة. ومن الواضح أنه يتعين القيام بشيء ما، ولكن على الرغم من بعض علامات التقارب في آراء الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، لم يُجرز تقدم هام. وينبغي أن يكون هناك مزيد من الوضوح بشأن قواعد القيام بالصياغة، على الرغم من أن المسألة قد مُنحت في المذكرة S/2017/507. ووفقاً لمتكلم آخر، ينبغي أن تكون الوفود قادرة على تولى مهام القيام بالصياغة من دون إذلال أو اعتراض. وينبغي أن يكون رؤساء لجان الجزاءات قادرين على القيام بالصياغة. ولم يُلتزم بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها بشأن القيام بالصياغة، على النحو الوارد في الوثيقة S/2017/507.

وأشار أحد المشاركين إلى أن مفهوم القيام بالصياغة هو مفهوم حديث نسبياً، على الرغم من أن التساؤلات بشأن من يقوم بصياغة النتائج ومن يتأسس المفاوضات كانت مطروحة على الدوام. ففي مرحلة ما، كانت الأمانة العامة تضع المسودات الأولية. وقد أشير في المذكرة S/2017/507 إلى تلك الترتيبات باعتبارها غير رسمية، وربما يكون من الأفضل بالتالي عدم تدوين تلك الممارسات بل الإبقاء عليها قابلة للتعديل في ضوء التعقيد المتزايد للمسائل التي يتناولها المجلس. وهناك قرارات تتسم بقصر نصوصها، في حين تميل قرارات أخرى، مثل تلك المتعلقة بالجزاءات، إلى أن تكون طويلة ومفصلة للغاية. ويمكن لأي عضو أن يقترح نصاً في أي مرحلة من مراحل العملية، وكان هناك عدد من الأمثلة الناجحة على قائمين بالصياغة غير تقليديين في الآونة الأخيرة. ولا يتمثل السؤال في من يقوم بالصياغة، بل في كيفية القيام بها. وينبغي تشجيع الاتجاه نحو الشمولية، والاستعانة بالمشاركين في الصياغة واستخدام المرونة.

ورد أحد المناقشين متسائلاً عن السبب في ظهور حالتين مؤخرًا لرفض طلب المشاركة في الصياغة، ما دامت المشاركة في الصياغة تعتبر فكرة جيدة. وأعرب محاور آخر عن الاستعداد للتشارك في القيام بالصياغة مع الأعضاء الآخرين. وسيطلب ذلك تقسيماً واضحاً للعمل واستعداداً للتحرك بنفس الوتيرة. وقال مشارك آخر إن مثل هذا التعبير عن الانفتاح على فكرة التشارك في الصياغة هو أمر مشجع. ورحب محاور آخر أيضاً بهذا الانفتاح، ولكنه قال إن فكرة القيام بالصياغة بأكملها لم تُدوّن وهي تطورت إلى حد بعيد بمرور الوقت. وينبغي أن يكون الأعضاء الجدد نشطين في عملية الصياغة، لأن تجربتهم في هذا الصدد كانت إيجابية جداً وآراءهم كانت تؤخذ عادة في الاعتبار من جانب القائمين بالصياغة. بيد أن مهمة القيام بالصياغة تبقى محصورة في عدد قليل جداً من الأيدي، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تراكم الأعمال غير المنجزة عندما يزداد عبء العمل على القائمين بالصياغة، مما يسفر عن حالات تأخير. وينبغي للأعضاء الجدد أن يتذكروا بأنه سيكون هناك مجال واسع لأخذ زمام المبادرة بشأن تلك المسائل.

وأكد أحد المتكلمين أنه من المنطقي تشجيع رؤساء لجان الجزاءات على أداء دور المشارك في الصياغة. وأعرب مناقش آخر عن موافقته على هذه النقطة. واقترح مشارك ثالث أنه ينبغي أن تتاح لرؤساء جميع لجان المجلس، كتمارس عامة، فرصة القيام بدور المشارك في الصياغة. ويجب أن يكون نظام القيام بالصياغة أكثر انفتاحاً ومرونة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن وفده كان في العادة قادراً على العمل المثمر مع القائمين بالصياغة، خاصة فيما يتعلق بالحالات في منطقتهم، وتساءل بالتالي عما إذا كان تمكين الأعضاء من القيام بدور المشارك في الصياغة حين يتعلق الأمر بالمسائل المرتبطة بمناطقهم ينبغي أن يصبح

ممارسة منتظمة. وقال مُناقش آخر إن عدداً قليلاً جداً من الأعضاء الأفريقيين قاموا بدور المشارك في الصياغة، ولكن الوقت قد حان ليصبح ذلك ممارسة متبعة لجميع المناطق.

وأشار أحد المحاورين إلى أن هناك أيضاً مسألة جودة مشاريع القرارات. فالمشاريع التي يعدها خبراء البعثات لا تكون دائماً مصاغة بشكل جيد، ويعزى ذلك جزئياً إلى وجود ميل إلى تكرار نفس الصياغة الركيكة من وثائق المجلس السابقة. وبالنظر إلى تأثير ”شجرة عيد الميلاد“، عادة ما تكون مشاريع القرارات طويلة ومعقدة أكثر من اللازم. وينبغي أن يكون من الممكن إنصاف مبادئ المجلس من دون تكرار مقاطع من الميثاق. ففي أوقات سابقة، كانت عملية الصياغة تنطوي في كثير من الأحيان على مشاورات مطولة تُهدف إلى جعل مشاريع القرارات مناسبة. وأشار المحاور إلى أن وضع دليل منهجي بشأن كيفية الصياغة ربما يكون مناسباً. وعلّق متحدث آخر قائلاً إنه ينبغي تحذير الممثلين الدائمين المحدد من أن تجاربهم في المجلس ستكون أقل تشويقاً بكثير من تجارب خبراءهم، الذين سيقومون بمعظم أعمال الصياغة والتفاوض. ووافق محاور ثالث على الانتقادات بشأن جودة معظم المشاريع، لا سيما تلك التي تشرح نظم الجزاءات. ففي كثير من الأحيان، كانت تلك المشاريع تتضمن أساساً مستحيلاً للتفاوض.

ووافق أحد المشاركين على أن تحسين جودة المشاريع أمر أساسي، ولكن ذلك يثير أيضاً مسألة ما الذي يشكل قراراً جيداً. وتتعدد هذه المسألة بسبب التوزيع غير المتكافئ للمعلومات بين أعضاء المجلس، الأمر الذي قد يشكل تحدياً خاصاً للأعضاء الذين ليس لديهم سفارات في جميع أنحاء العالم. والبلدان المساهمة بقوات هي في أمس الحاجة إلى المعلومات الحالية والدقيقة عن التطورات في الميدان، في حين أن المجلس ككل يحتاج إلى عملية اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ووافق مناقش آخر على أن هناك حاجة إلى إعطاء صوت أكبر للبلدان المساهمة بقوات، معتبراً أن الدول الأعضاء التي ترسل قوات إلى الخارج ينبغي أن تُمنح الفرصة للقيام بدور المشارك في صياغة القرارات ذات الصلة. وأعرب متكلم ثالث أيضاً عن قلقه إزاء جودة المشاريع، مشيراً إلى أنه كثيراً ما تكون هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح والفهم الأفضل للفروق الدقيقة في الصياغة والعبارات القانونية. فمن الصعب معرفة كيفية تنفيذ ما هو غامض. ووفقاً لمناقش رابع، يتمثل أحد أبرز التغييرات في ممارسات المجلس على مر السنين في الزيادة الملحوظة في طول معظم القرارات. فالجميع يسعى إلى إضافة إشارات إلى المسائل المفضلة لديهم في كل مشروع.

وقال أحد المشاركين إن وفده لا يتشبث بأي قواعد صارمة بشأن القيام بالصياغة وإنه منفتح على النظر في ترتيبات القائمين بالصياغة مجدداً، وإن كان من المهم تنفيذ عملية صياغة تحافظ على سير الأمور. وأعرب متكلم ثانٍ أيضاً عن دعمه لاتباع نهج أكثر مرونة في عملية القيام بالصياغة، ما دامت العملية سريعة وفعالة. وأعرب عن السرور للتشارك في عملية الصياغة والمسؤولية مع الأعضاء غير الدائمين. ومع ذلك، فقد لاحظ من خلال تجربته أن الأعضاء غير الدائمين يترددون في بعض الأحيان في تولي مهمة القيام بالصياغة. ولاحظ مناقش أخرى أن المشكلة تتمثل في كون ثلاثة أعضاء يمارسون احتكاراً عملياً فيما يتعلق بالقيام بالصياغة ببراعة. ولم يكن الأمر دائماً كذلك. ولذلك، فإن التشارك في الصياغة هو فكرة جيدة ومما يبعث على الطمأنينة سماع عدد من الأعضاء الدائمين يؤيدون هذا المفهوم.

وأشار أحد المتكلمين إلى أنه يمكن لأي عضو في المجلس، وفقاً للمذكرة S/2017/507، أن يقوم بالصياغة في أي وقت من الأوقات. ولاحظ مناقش آخر أن عدداً من القرارات المتعلقة بأساليب العمل اتخذت في حلقات العمل على مر السنين، وأشار إلى أن الوقت ربما يكون قد حان لفعل ذلك فيما يتعلق

بمسألة القيام بالصياغة. ويسعى الأعضاء غير الدائمين ببساطة إلى مساعدة الأعضاء الدائمين عن طريق تقاسم هذا العبء. وأوضح محاور آخر أن تجربته المتعلقة بالمشاركة في الصياغة كانت إيجابية للغاية. ووفقاً لمشارك رابع، من المرجح أن يحاول الفريق العامل غير الرسمي فعل شيء ما بخصوص مسألة القيام بالصياغة في عام ٢٠١٩. والمؤشرات العديدة التي قدمت في حلقة العمل الحالية فيما يتعلق بالمرونة في هذا الصدد تبعت على التناؤل. وينبغي للأعضاء الدائمين أن يدركوا أن الأعضاء غير الدائمين يعرضون مساعدتهم وكذلك زيادة شرعية المجلس في نفس الوقت.

الهيئات الفرعية

تكلم أحد المشاركين عن تجربة ترؤس لجان الجزاءات. ففي عام ٢٠١٨، كانت هناك مشاورات أكثر بشأن توزيع مهام اللجان مقارنة بما مضى وكانت العملية أكثر اتساما بالتفاعل. ومن خلال العمل في إطار بعض المبادئ التوجيهية، أتيحت الفرصة للرؤساء لاتباع نهج مبتكر في العمل. ومن المهم تطوير العلاقات مع البلد المعني ومع البلدان المجاورة التي يمكن أن تتأثر. ومن خلال مزيج من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، يمكن للجان الجزاءات أن تهيئ الفرص لإنشاء دينامية أكثر إيجابية مع المنطقة وأصحاب المصلحة. ويتمثل الهدف في إحداث تغيير إيجابي. وترسل المذكرات على أساس منتظم وهناك الكثير من التقارير. وكل ذلك يشكل قدراً هائلاً من العمل. ويجب أن تضم بعثة الرئيس خبيرين أو ثلاثة من ذوي الدراية بالحالة في الميدان، على أن يكون موقفهم محايد. وتوزع وثائق اللجنة على جميع الأعضاء، الذين يمكن لكل منهم ممارسة حق النقض في ضوء القواعد المتصلة بتوافق الآراء في اللجان. ويتعين على الرئيس أن يتحلى بالدبلوماسية، على الرغم من إمكانية العمل على تحديث المبادئ التوجيهية للتعامل مع كل حالة على حدة، من قبيل ما يتعلق بكيفية تنفيذ الحظر. وتثبت الاجتماعات المشتركة مع لجان الجزاءات الأخرى فائدها، ولكن من الصعب ترتيب مواعيد عقدها. وأسهمت المشاورات مع المستشارين والممثلين والمبعوثين الخاصين المعنيين، مثل أولئك المعنيين بالعنف الجنسي وبالأطفال والنزاع المسلح، في إضافة مادة مثيرة للاهتمام إلى مداورات اللجان. ويتعين على الرئيس أن يبلغ جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ نظم الجزاءات وأن يقيها على علم تام بالتطورات. ويمكن للرئيس في كثير من الأحيان تقديم خبرات قيمة لعملية الصياغة بوصفه مشاركا في الصياغة. وخلص المشاركون إلى أن هناك حاجة بوجه عام إلى توسيع نطاق المشاورات، وتحسين إعداد الرؤساء الجدد، والنظر في تنظيم زيارات أفرقة صغيرة إلى البلدان المعنية، وتعزيز خدمات الترجمة الشفوية إلى جميع اللغات الرسمية الست.

ووافق أحد المتكلمين على أن ترؤس لجان الجزاءات ينطوي على عبء عمل ثقيل جداً، وأكد على أهمية استقدام الخبراء الأكفاء في كل بعثة. وهناك العديد من القيود التي تحدد ما يمكن للرئيس فعله وما لا يستطيع فعله. وينبغي للأعضاء الدائمين أن يثقوا أكثر في قدرة الرؤساء على إنجاز العمل. كما أن عموم أعضاء الأمم المتحدة مهتمون للغاية بكيفية عمل لجان الجزاءات ومن الضروري إبقاؤهم على علم في هذا الشأن. وعلق مناقش آخر بأن منصب أمين المظالم ظل مفتوحاً لفترة طويلة وأنه من الأهمية بمكان أن يقدم الأعضاء الدعم المناسب لهذا المنصب. وأشار محاور ثالث إلى أنه اقترح أن يكون لكل لجنة جزاءات أمين مظالم خاص بها.

ولاحظ أحد المشاركين أن عدد الهيئات الفرعية ازداد على مر السنوات وأن عبء العمل ازداد بشكل كبير. ولا يعرف الكثير من عموم أعضاء الأمم المتحدة ما تفعله هذه اللجان الفرعية، لأنها تشكل

البعد الأكثر افتقاراً إلى الشفافية في عمل المجلس. ومع ذلك، فإن الأعضاء مكلفون بتقديم المعلومات إلى الهيئات الفرعية المتعددة. وبالتالي، ومن أجل تحسين التواصل، هناك حاجة إلى توضيح المبادئ التوجيهية وتقديم لمحة عامة عن أنشطتها من جانب المجلس ككل. وفي ضوء هذه الحالة، تساءل المشاركون عن سبب عدم ترؤس الأعضاء الدائمين لأي من الهيئات الفرعية.

ورد متكلم بالقول إن الأعضاء الدائمين، على حد علمه، لا يتأسسون تلك الهيئات لأنه في وقت سابق غير محدد تولد شعور بأن ذلك يعطي الأعضاء الدائمين قدراً مفرطاً من السلطة. وعلق مناقش ثانٍ بأنه إذا كانت الرئاسة تعتبر امتيازاً، فسيكون من دواعي سروره تقاسم تلك الفرصة مع الأعضاء الدائمين. وأشار مشارك ثالث إلى وجود أسباب موضوعية معقولة لعدم تولية الأعضاء الدائمين مهام الرئاسة. فقد تؤدي الانقسامات السياسية بين الأعضاء الدائمين إلى عرقلة عمل الهيئات الفرعية التي يقودونها. وفي بعض الأحيان، قام المرشحون للانضمام إلى المجلس بجملة لترؤس إحدى تلك اللجان. وأحياناً، غيروا رأيهم بمجرد معرفتهم لمقدار العمل الذي ينطوي عليه ذلك. وقد تكون بعض أفرقة العمل حساسة للغاية. ثم ختم بالقول إن الأعضاء الدائمين يمكن أن يتأسسوا بعض الهيئات الفرعية، ولكن فقط إذا كان ذلك سيعود بالفائدة على المجلس ككل. وأعرب أحد المحاورين عن موافقته على هذه النقاط.

وأكد أحد المشاركين أنه، بالنظر إلى مبدأ تقاسم المسؤولية في المجلس، فمن المناسب أن يتولى الأعضاء الدائمون رئاسة بعض الهيئات الفرعية. وينبغي أن يتقاسم جميع الأعضاء الخمسة عشر هذه المسؤولية. ورأى مناقش ثانٍ أنه سيكون من المهم تجنب العواقب غير المقصودة لإجراء تغيير من هذا القبيل. وبدلاً من اتباع نهج كل شيء أو لا شيء، سيكون من الحكمة التفكير أولاً في تحديد اللجان أو الأفرقة العاملة التي ينبغي أن يقودها أعضاء دائمون. وعلق متكلم آخر بأنه لن يكون من المناسب أن يتأسس عضو دائم الفريق العامل غير الرسمي.

وقال أحد المشاركين إن أيًا من الأسس المنطقية التي أعرب عنها بشأن عدم ترؤس الأعضاء الدائمين للهيئات الفرعية لم يكن مقنعاً. وإذا كانت رئاسات الهيئات الفرعية قوية أكثر من اللازم، فرمما ينبغي ألا يقوم أعضاء دائمون بالصياغة أو أن يتولوا مهام رئاسة المجلس. وقال مناقش آخر إنه يمكن للأعضاء الدائمين أن يتأسسوا هيئات فرعية، ولكن حينها قد يكون هناك افتقار للتناوب على المناصب. واقترح محاور ثالث إمكانية تناوب الأعضاء الدائمين، تماماً مثلما يفعل الأعضاء غير الدائمين. وبما أن الممثلين الدائمين لا يحضرون أبداً اجتماعات الهيئات الفرعية، فكيف يمكن لممثلي الأعضاء الدائمين أن يكونوا على دراية بكيفية عمل تلك الهيئات؟ وأشار محاور آخر إلى أنه إذا كانت اللجان شديدة الحساسية في نظر الأعضاء الدائمين، فرمما تكون رئاسة المجلس كذلك.

وبالنظر إلى العبء الناجم عن ترؤس لجان الأجزاء واللجان الأخرى، تساءل أحد المناقشين عما إذا كان قد نُظر في إمكانية قيام نواب الممثلين الدائمين بترؤسها. كما يمكن أن يكون هناك دور مستمر، ربما بصفة استشارية، للأعضاء المنتهية ولايتهم. ورد مشارك آخر بأنه ينبغي أن يكون بإمكان نواب الممثلين الدائمين أن يتأسسوا الهيئات الفرعية. وبما أن الممثلين الدائمين لا يحضرون هذه الاجتماعات عموماً، فإن المزيح المعتاد يتمثل في ممثل دائم واحد في الرئاسة يحيط به خبراء من الأعضاء الآخرين. وينبغي لمسألة من ينبغي أن يقود لجاناً أو أفرقة عمل معينة أن تعتمد جزئياً على ما إذا كان عمل تلك اللجان والأفرقة موضوعياً أو إجرائياً أو سياسياً بصورة رئيسية.

البعثات الزائرة والمسائل الأخرى

يرى أحد المشاركين أن البعثات الزائرة يمكن أن تكون قيمة، ولكن هناك تساؤلات بشأن الكلفة والكفاءة. وتفتقر البعثات أحياناً إلى الوثائق أو النتائج الكافية. وتساءل المشاركون كيف ينبغي للمجلس أن يقرر متى وأين ينبغي إيفاد بعثات، ولأي غرض. وعلق متكلم ثانٍ بأن تلك البعثات يمكن أن تثرى فهم الأعضاء للحالة في الميدان، ولكن ينبغي لها إيلاء المزيد من الاهتمام للرأي العام المحلي وربطه باتخاذ القرارات داخل المجلس. وينبغي أن تكون هناك معايير وأهداف واضحة لمثل هذه الأنشطة، من قبيل السعي إلى تحسين فهم الظروف التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في الميدان. وعند التخطيط لإيفاد البعثات إلى أفريقيا، ينبغي التشاور مع الاتحاد الأفريقي مسبقاً، وينبغي، كلما أمكن ذلك، النظر في إمكانية إيفاد بعثة مشتركة. ووفقاً لمناقش ثالث، يمكن أن تكون البعثات الزائرة مفيدة: فهي ضرورية وإن كانت مكلفة. ومع ذلك، يمكن في بعض الحالات تحسين عملية التخطيط.

ودعا أحد المحاورين إلى توثيق العلاقات مع المنظمات الإقليمية. ويمكن أن يساعد ذلك في جعل الفصل الثامن من الميثاق واقعا عمليا. وعلق متكلم آخر بالقول إنه ينبغي للمجلس في عام ٢٠١٩ أن يركز المزيد من الاهتمام على محنة اللاجئين السوريين. وحث مناقش ثالث الأعضاء على الالتزام بالمواعيد النهائية بشأن الموافقة الصامتة. ووفقاً لمشارك رابع، يتعين على أعضاء المجلس بذل جهد أكبر للتوصل إلى توافق الآراء.

الجلسة الثالثة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٨

مدير الجلسة

دميترى بوليانسكي

النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي

المعلقون

السفير خيرت عمروف

الممثل الدائم لكازاخستان

السفير كاريل فان أوستيروم

الممثل الدائم لهولندا

السفير أولوف سكوغ

الممثل الدائم للسويد

بيدرو إنتشواستي خوردان

الوزير المستشار والمنسق السياسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

داويت يرغا ولدجيريما

الوزير المستشار والمنسق السياسي، إثيوبيا

التعليقات

لاحظ أحد المناقشين أن فترة ولايته في مجلس الأمن مليئة بالتحديات والشعور بالرضا على السواء. فهي فرصة يشعر فيها المرء بأنه جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. وعبء العمل خلالها، خاصة بالنسبة للوفود الصغيرة، كبير جدا. وينبغي للأعضاء الجدد أن يدركوا أن معظم التحديات الموضوعية التي سيواجهونها في عام ٢٠١٩ ستكون من التحديات الطويلة الأمد، التي تنقل من مجموعة من الأعضاء المنتخبين حديثا إلى المجموعة التي تليها. ولكن، أصبح من الواضح على مدى العامين الماضيين أن النتائج التي يحققها المجلس لا يمكن أن تقاس من خلال النواتج المتحققة فقط. فالمجلس هو أحد المساهمين في عملية أطول أجلاً وأوسع نطاقاً للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وأكد أحد المشاركين أنه لا شك في أن العامين الماضيين كانا فترة صعبة بشكل خاص في حياة المجلس. واتسم كل من السياق الاستراتيجي والديناميات السياسية بالصعوبة. وفي بعض الأحيان، كان المجلس يصاب بالشلل. وعندما تكون هناك اختلافات حادة بين الأعضاء الدائمين، يمارس ضغط إضافي على الأعضاء غير الدائمين. وقد بدأ الانقسام بشأن المسائل الاستراتيجية يؤثر على مسائل أخرى، بما في ذلك المسائل المواضيعية، مثل حقوق الإنسان، والمياه، والقانون الدولي الإنساني والمناخ. وقد ركز وفده على سلسلة من المسائل الإقليمية، وكذلك على السبل الكفيلة بتعزيز عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأجزاء أخرى من العالم، فقد حاول الحفاظ على موقف متوازن ومبني على المبادئ. وقد أسهم الموعد المبكر المحدد في منتصف العام لانتخابات المجلس إسهاماً كبيراً في تزويد الوفود المنتخبة حديثاً بوقت كاف للإعداد للعمل في المجلس. وقد وجد وفد المشارك أن الاستعانة المتكررة بالجلسات المعقودة في إطار "أي مسائل أخرى" ووفق صيغة آريا قد زاد إلى حد بعيد من عبء العمل.

وأشار أحد المناقشين إلى أن العمل في المجلس يشبه الفرق بين الجلوس في المطعم والعمل في المطبخ. وقد حان الوقت للترحيب بالأعضاء المنتخبين حديثاً في مطبخ الشيطان. وعندما يختلف الأعضاء الدائمون الخمسة، يمكن للأعضاء غير الدائمين العشرة أن يساعدوا في بناء الثقة، بل وفي بناء الجسور. وقد أحرز تقدم حقيقي في المسائل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدابير بناء الثقة وعدد من النزاعات في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان الاستماع إلى المنظورات الإقليمية، ومن الجيد رؤية المجلس مهتماً مرة أخرى بالتطورات التي تجري في وسط آسيا. وقد أثبتت بعثات المجلس الزائرة عموماً أنها مفيدة في إعطاء الأعضاء لمحة أفضل عن الحالة في الميدان. ومع ذلك، هناك حاجة إلى أن يقدر المجلس على نحو أفضل الصلات بين السلام والأمن والتنمية. وعندما يقف جميع الأعضاء أمام الصحافة كفريق، فإن ذلك يترك انطباعاً إيجابياً عن مجلس موحد وعاقده العزم. وما زالت مفاتيح نجاح المجلس تتمثل في الوحدة والنهج الجماعي في حل المشاكل.

وقال أحد المشاركين إن العمل في المجلس يمثل شرفاً له، وهو من باب أهم، مسؤولية جسيمة. غير أن هناك حاجة ماسة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ قرارات المجلس. وذاك شرط أساسي لتعزيز شرعية المجلس. وفي هذا الصدد، ينبغي الإعراب عن المزيد من التقدير للتضحيات التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات في تنفيذ ولايات المجلس. ويتعين على أعضاء المجلس المحافظة على علاقات وثيقة مع الأمين العام وتشجيعه على أن يكون صريحاً في تفاعلاته مع المجلس. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، ينبغي للأمين العام إبلاغ أعضاء المجلس بما يحتاجون إلى معرفته، لا ما يريدون سماعه. وعندما دخل المجلس منذ عامين، أثار دهشته مدى قلة احترام الأعضاء

بعضهم لبعض. وقد أُحرز بعض التقدم من هذه الناحية منذ ذلك الحين، ولكن ينبغي للأعضاء أن يكونوا أكثر وعياً بأن الخلافات على المسائل ينبغي ألا تؤدي إلى تهجم الأشخاص أحدهم على الآخر. ومن المهم مراعاة صحة المنظمة. فقد كان هناك تسييس مقلق للمسائل الإنسانية، أدى في مرحلة ما إلى حالة من الجمود عندما دُعي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. وكثيراً ما كان التهديد باستخدام حق النقض يلقي بظلال قاتمة على عمل المجلس. وقد حان الوقت لاعتماد عتبة أعلى لاستخدامه. وينبغي أن تشكل مسألة المرأة والسلام والأمن نصراً سهلاً بالنسبة للمجلس، فهي حالة نادرة من المسائل غير الخلافية المدرجة في جدول أعماله. ومما يبعث على الطمأنينة أن المجلس أصبح يستخدم تلك اللغة بصورة أكثر انتظاماً، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من النساء حول طاولات المفاوضات في سياقات تسوية النزاعات. وشدد المشاركون على أنه بالرغم من أن الأعضاء الدائمين يميلون إلى اعتبار الأعضاء غير الدائمين مفرطين في النشاط، ينبغي لهم أن يقدرُوا أنه لا يتاح لهؤلاء الأعضاء إلا فترة سنتين لمحاولة ترك بصمتهم.

وأشار أحد المناقشين إلى أن جميع الأعضاء يتحملون مسؤولية عن حماية الأطفال وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة. ومن الصعب على من يعاني الفقر والجوع أن يدخل في حوار. ويتعين على الأعضاء غير الدائمين أن يتذكروا لماذا انتخبهم عموم الأعضاء في المقام الأول. وذكر متكلم آخر بقول أفريقي قديم مفاده أن كل طفل هو طفلي. وفي مناطق الحرب، يتعرض الأطفال للمعاملة الوحشية جسدياً ونفسياً. ويتعين على أعضاء المجلس التفكير في مصير الأطفال، وليس الاكتفاء بالتركيز على المكاسب والخسائر السياسية القصيرة الأجل. ففي مواجهة جيل من الأطفال الضائعين، ما هي التحديات الناجمة التي ستواجه السلام والأمن في السنوات المقبلة؟ وحث محاور ثالث الأعضاء الجدد على الحفاظ على نهج استراتيجي ومعايير أخلاقية عالية.

وعلق أحد المشاركين قائلاً إن الإرث له أهميته. ويتعين على الأعضاء أن ينقلوا تجاربهم إلى الآخرين. فعلى سبيل المثال، يمكن لرؤساء الهيئات الفرعية إعداد مواد تسلم لمن يخلفونهم لمساعدتهم على الاضطلاع بمهامهم. وينبغي للأعضاء أن يحترموا عمل زملائهم ويستندوا إليه في عملهم. واقترح مناقش آخر أن يبحث الأعضاء عن أوجه تآزر بين أعمال الهيئات الفرعية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وقد استفاد وفده كثيراً من مساعدة المجتمع المدني، بما في ذلك مراكز الفكر والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية. ووفقاً لمتحدث ثالث، يمكن أن تكون عمليات تسليم المهام مفيدة للغاية في كفالة عدم اضطراب الرؤساء إلى بدء عملهم من الصفر. وفي هذا الصدد، تقاسم الأعضاء الدائمون، على جميع المستويات، المعلومات بشأن آليات عمل المجلس. ومع ذلك، يمكن النظر في إمكانية السماح للأعضاء المنتخبين حديثاً بمراقبة إجراءات المجلس ابتداء من وقت انتخابهم في منتصف العام. وقال متكلم آخر إن وتيرة عقد الجلسات بصيغة آريا قد ازدادت بالفعل، من ١٧ جلسة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٣ جلسة حتى تاريخه في عام ٢٠١٨، الأمر الذي يزيد من الضغط على الجدول الزمني للمجلس.

وبالنظر إلى قيمة طائفة التجارب المعرب عنها أثناء حلقة العمل، اقترح أحد المتحدثين أنه سيكون من المفيد إيجاد سبل لنشرها على نطاق أوسع. وعلق محاور ثانٍ على طائفة المبادرات الممكنة لتحسين عمل المجلس التي قدّمت خلال حلقة العمل. وهي مبادرات تدعو للتفاوض في أن يكون عام ٢٠١٩ عاماً مثمراً فيما يتعلق بإدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في المسائل الداخلية لا يسفر دائماً عن إحراز تقدم خارجي فيما يتعلق بولاية المجلس في صون السلام والأمن الدوليين. وشدد مشارك آخر على أن الغرض الأساسي من حلقات العمل كان ولا يزال يتمثل في

مؤازرة الأعضاء المنتخبين حديثاً عندما تبدأ فترة عضويتهم في المجلس. ولكنها أصبحت، بالإضافة إلى ذلك، أداة لتيسير إصلاح أساليب عمل المجلس. وفي كلا الحالتين، يتمثل الهدف النهائي في المساعدة على تعزيز إقامة نظام دولي قائم على القواعد.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن أحد المشاركين في حلقة عمل عقدت مؤخرا حدّد ٢٤ درساً مستفاداً، بمعدل درس واحد لكل شهر بشأن المجلس. ويبدو أن عدد الدروس المستفادة المعرب عنها في حلقات العمل اللاحقة يتجاوز ٣٠ درساً. وأوصى محاور آخر بالتأكد من قيام كل عضو بالاتصال بالأطراف الإحدى عشرة التالية كل شهر: (أ) جميع أعضاء المجلس الآخرين، إذ أن العلاقات الشخصية والشراكات مسألة مهمة؛ (ب) الأعضاء المنتخبون الآخرون، بما في ذلك في اجتماعات الأعضاء العشرة المنتخبين، لتبادل الخبرات؛ (ج) فريق العمل المجتهد الذي ينتمي إليه العضو، الذي يتيح أفراداً للعضو إحداث تأثير؛ (د) الأمين العام والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الأمانة العامة؛ (هـ) المسؤولون في عاصمة بلد العضو، لأن العضو إذا لم يحافظ على اتصال منتظم معهم، فقد تقوم بذلك جهات أخرى، من ضمنها بعض الأعضاء الدائمين؛ (و) السفارات الوطنية والبعثات في الميدان، التي يمكن أن تنقل للعضو صورة دقيقة عن الواقع؛ (ز) المنظمات الإقليمية والأقليمية؛ (ح) المنظمات غير الحكومية والناس في الوطن، وهم أصحاب مصلحة رئيسيين في كل ما يقوم به العضو؛ (ك) الأصدقاء والأسرة، لأن المرء ينبغي ألا ينسى أن له حياة خاصة.

ومن بين الدروس المستفادة المذكورة خلال الجلسة الثالثة، سُلط الضوء على ما يلي:

- في البداية، يتسم منحى التعلم بالانحدار الشديد، إلا أنه يتحسن.
- ليس عليكم أن تكونوا مجددّين. بل استفيدوا من إنجازات الآخرين.
- تعلموا متى يجب أن تكونوا صريحين، والمواطن والأوقات التي يمكنكم أن تحدثوا تغييراً فيها.
- استعدوا لدوركم في الرئاسة منذ اليوم الأول. وخططوا لتلك الرئاسة بعناية واحصلوا على التأييد من الآخرين على أي مناسبات تتولون تنظيمها. واحرصوا على الشفافية أثناء فترة الرئاسة، فلا أحد يحب المفاجآت. وعندما تتولون الرئاسة، انتقلوا سريعاً إلى المشاورات وضعوا تفاصيل المسائل الإجرائية قبل أن يقترح أي شخص التصويت على المشاريع.
- الجهد القليل المبذول في فترة الرئاسة يمكن أن يثمر الكثير من النتائج. ولا يشترط عقد اجتماع رفيع المستوى. وتجنبوا الإفراط في الطموح وفي عقد الاجتماعات وتنظيم المناسبات.
- عادة ما يكون عقد المناقشات المفتوحة فكرة سيئة.
- استعدوا للتعامل مع كل مسألة، كما لو كنتم تتولون الرئاسة في ذلك الشهر.
- تعاملوا مع التوقعات، ولا سيما من العواصم. ويجب على المنسقين السياسيين التعامل مع توقعات الممثلين الدائمين، في حين يجب على الممثلين الدائمين التعامل مع توقعات العواصم. واحرصوا على مداومة الاتصال بعاصمة بلدكم، فالهجوم في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية.

- كونوا على أهبة الاستعداد وحددوا الأولويات. وانتقوا ثلاثة أو أربعة ملفات وركزوا عليها. واسعوا إلى صياغة أولويات واضحة منذ البداية، لفترة العامين تمر بسرعة بالغة. ووسط كل الضوضاء، لا تبتعدوا عن تلك الأولويات.
- توقعوا ما هو غير متوقع. فستكون هناك دائما أحداث لا يمكنكم توقعها.
- قوموا ببناء فريق قوي وفوضوه. فلا يمكنكم الاضطلاع بجميع المهام. ومن الأهمية بمكان مراعاة التقسيم المعقول والمستدام للعمل في البعثة. وابقوا خبراءكم متحمسين. واستقدموا الخبراء الجيدين واستعينوا بهم. وحافظوا على الاتصال مع فريقكم وثقوا به وادعموه. وراقبوا الحالة الصحية لأفراد الفريق وتفادوا إرهاقهم بالعمل.
- تعاملوا مع شعبة شؤون مجلس الأمن باعتبارها مستودعا للذاكرة المؤسسية. واعتمدوا على موظفي الأمانة العامة، فيمكن أن يكونوا مفيدين للغاية. واهتموا بالأمانة العامة وموظفي الدعم. فهم يضطلعون بدور بالغ الأهمية في أداء المجلس.
- تعاونوا مع المستشارين والممثلين والمبعوثين الخاصين، وقدموا لهم الدعم، وكلفوهم بولايات جيدة لتنفيذها، وقدموا منظورهم الميداني لحالات الأزمات.
- لا تتجاهلوا الخبرة التي تضيفها هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن إلى طاولة الاجتماعات. فالمشورة المستتقة منها قد لا تقدر بثمن في بداية فترة الرئاسة وقبل تولي مهام الرئاسة. واستعينوا بالتقارير التحليلية العالية الجودة التي تصدرها المنظمة.
- اعتمدوا على أعضاء المجلس الآخرين للحصول على المشورة، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، ولا سيما بشأن المسائل الإجرائية. واحرصوا على بناء التحالفات، بشأن كل مسألة على حدة. فيمكنكم دائما العثور على شركاء.
- عليكم التحلي بالمرونة والشفافية في التعامل مع أعضاء المجلس الآخرين. فهم مثلكم لا يجوبون المفاجآت.
- لا تتوقعوا من الأعضاء المنتخبين أن يوافقوا دائما. فهم يمثلون مجموعة متنوعة من المنظورات والمصالح.
- اعتمدوا بشكل أكبر على منظور المنظمات الدولية وخبيرتها. واجتمعوا مع ممثلي البلدان المعنية وجيرانها واستمعوا إليهم. فقد تكون لديهم القدرة على توسيع نطاق رؤيتكم.
- تواصلوا مع المجتمع المدني وقدموا إحاطات للمنظمات غير الحكومية. فهؤلاء يمكن أن يصبحوا حلفاء ذوي شأن فيما يتعلق بينود معينة من جدول الأعمال.
- استخدموا اجتماعات صيغة آريا للتوعية وتكوين منظورات جديدة.
- شاركوا في البعثات الزائرة. فالمشاهدة أفضل من القراءة. وتتيح البعثات تجارب مباشرة وتجربة إقامة علاقات مع الممثلين الدائمين الآخرين. وزوروا البلدان المعنية وقيّموا الحالة في الميدان.
- ابحثوا عن وقت فراغ. فهو موجود دائما. واستغلوه.

- احذروا من الخجل: فمهمة الصياغة متاحة للجميع.
- احرصوا على الإلمام بالتفاصيل الدقيقة: اطرحوا أسئلة على مقدمي الإحاطات؛ واستعدوا لدفع تكاليف سفر مقدمي الإحاطات من المنظمات غير الحكومية؛ وتجنبوا التكلم بسرعة كبيرة أو إثقال جدول الأعمال بينود زائدة خشية أن يفقد المترجمون الفوريون تركيزهم؛ وحاولوا تجاهل القواعد البسيطة التي تحكم السلوك في غرفة المشاورات.
- تقبلوا فكرة أنه لا توجد حلول سريعة أو أجوبة سهلة فيما يتعلق بأصعب التحديات. فهناك سبب يبرر عدم قيام من سبقوكم بحلها. ولكن بالوحدة والتعاون، يمكن للمجلس أن يحقق إنجازات عظيمة.
- حافظوا على هويتكم وسمعتكم على مدى عامين من المشاق والصعاب.
- لا تغتروا بمركزكم الجديد. فهو لن يدوم.
- ستعودون إلى الجمعية العامة في غضون عامين، فلا تنسوا أصدقاءكم الذين أيدوا ترشيحكم.
- أوفوا بما وعدتم به في حملتكم. فهذا سيعزز مشروعية المجلس.
- لمدة ٣٠ ثانية كل يوم، اجلسوا وذكروا أنفسكم بالموقع الذي تشغلونه وبالمهام التي تضطلعون بها. وقدرُوا هذه الفرصة لأنها ذات طابع خاص.

قبل حلقة العمل، اقترح السيد لوك أسئلة المناقشة التالية:

الجلسة الأولى

- ما هو تقييمكم العام لأداء المجلس حتى الآن في عام ٢٠١٨ من حيث النهوض بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين؟ كيف يقيم أداءه هذه السنة مقارنة بأدائه في السنوات الأخيرة؟ وهل الاتجاهات السائدة، إجمالاً، مشجعة أم مثبطة؟
- من منظور استراتيجي، ما هي العوامل التي تجعل عمل المجلس البالغ الأهمية أكثر صعوبة أو أقل صعوبة؟ وهل يرجح أن تكون البيئة السياسية والاستراتيجية التي يعمل فيها المجلس أكثر أو أقل ملاءمة في عام ٢٠١٩؟
- في حلقة عمل العام الماضي، أعلن الأمين العام أن "العمل لن يسير على النحو المعتاد" بالنسبة للمجلس في عام ٢٠١٨. وفيما يتعلق بتحديد أهداف السنة المقبلة، إلى أي مدى ينبغي أن يتحلى المجلس بالطموح؟ وما هي المعايير والتوقعات التي ينبغي أن يحددها لنفسه في عام ٢٠١٩ وما بعده؟
- ما هي المجالات - الجغرافية والمواضيعية والتنفيذية - التي حقق فيها المجلس أكبر أثر إيجابي منذ حلقة العمل السابقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؟ ولماذا نجح في تلك المجالات؟ وما هي المجالات التي حقق فيها الأداء أعلى مستويات خيبة الأمل؟ ولماذا؟ وهل كانت هناك فرص لإحداث فارق ملحوظ ولكنه فوّتها؟ أين ولماذا؟
- ما هي الأعمال غير المنجزة التي ستنتقل إلى الأعضاء الجدد المنتخبين في كانون الثاني/يناير؟ وما هي المجالات التي يمكن أن يساعدوا فيها على إحراز تقدم في المهام التي يضطلع بها حالياً أو إنجازها؟ وما هي المجالات التي يمكن للأعضاء الحاليين أو المنتهية ولايتهم حثهم فيها على تركيز اهتمامهم وطاقاتهم؟
- ما الذي ينبغي أن يمثل أولويات المجلس العليا في عام ٢٠١٩؟ وما هي المجالات التي تنطوي على أفضل الفرص، سواء بشأن مسائل متصلة بمجالات محددة أو إقليمية أو مواضيعية؟ وما هي المجالات التي تحقق فيها الأفكار الجديدة أو الجهود المتجددة أعلى العائدات من حيث تعزيز السلام والأمن الدوليين؟
- من البديهي أن يحقق المجلس إنجازات أكثر عندما يتحد أعضاؤه مقارنة بما يحققونه عندما يكونوا منقسمين. فما هي المسائل التي تنطوي على احتمالات تقليص أوجه الخلاف في السنة المقبلة؟ وما الذي يمكن للأعضاء الجدد القيام به لتحديد هذه المجالات والعمل على بناء الجسور داخل المجلس؟ وكيف يمكن لهم تحقيق الاستفادة المثلى من هذا الجهد؟
- على مدى عدة سنوات، أشار المشاركون في حلقة العمل إلى مكافحة الإرهاب باعتبارها من المجالات التي كان المجلس فيها متحدا نسبياً وناجحاً نسبياً. وفي هذه المرحلة، هل ينبغي أن ينصب التركيز على الحفاظ على الزخم السياسي وراء هذه الخطة، أم على صقل وتعزيز الآليات

وإجراءات المجلس القائمة، أم على وضع أدوات واستراتيجيات جديدة؟ وهل هناك خطر من الإفراط في التفاؤل؟ وما هي المجالات التي قد تنطوي على أكبر المخاطر في عام ٢٠١٩؟

• في حلقة العمل التي عقدت في عام ٢٠١٧، حدد الأمين العام ثلاث مسائل يمكن أن تشكل تحديات متزايدة للسلام والأمن الدوليين في بيئة دولية متغيرة، وهي: التهديد النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية؛ والصلات القائمة بين النزاعات المتعددة في الشرق الأوسط؛ والحرب الإلكترونية المحتملة.

• هل أدت التطورات الدبلوماسية التي حدثت منذ ذلك الحين، بما في ذلك المحادثات الثنائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تغيير الطرق التي يمكن للمجلس أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى الإسهام على أفضل نحو من خلالها في تسوية الخطر النووي الذي تشكله تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ وهل هناك أي إجراءات أخرى يمكن أن يتخذها المجلس لدعم هذه الجهود الدبلوماسية أو لضمان التنفيذ الكامل للجزاءات التي يفرضها المجلس في السنة المقبلة؟

• فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمذكرة ذات الصلة المقدمة من رئيس مجلس الأمن (S/2016/44)، يضطلع المجلس بمسؤوليات رئيسية عن تنفيذ أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة. ومنذ حلقة العمل التي عقدت في عام ٢٠١٧، انسحبت الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة واستأنفت الجزاءات المفروضة من جانب واحد على جمهورية إيران الإسلامية. فماذا تعني هذه التطورات بالنسبة للطريقة التي ينبغي للمجلس أن يتعامل بها مع هذه المسائل في الأشهر المقبلة؟ وهل سيتولى عضو آخر من أعضاء المجلس منصب الميسر في عام ٢٠١٩؟

• على الرغم من أن المجلس قد خصص نسبة متزايدة من وقته لمواجهة المخاطر الشديدة التي هددت السلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الأوضاع السائدة في الميدان لم تتحسن. وأصبحت الخسائر البشرية الناجمة عن النزاعات في الجمهورية العربية السورية واليمن تفوق الحصر ولا تظهر حالة الجمود السياسي بين إسرائيل وجيرانها الفلسطينيين أي دليل على الانفراج. فما هو معنى أن يعتمد المجلس المنظور الأكثر "عالمية" الذي حثَّ عليه الأمين العام؟ وهل هناك حاجة إلى نهج أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي؟

• هل هناك إجراءات أخرى يمكن أن يضطلع بها المجلس لمواجهة النزاعات في الجمهورية العربية السورية واليمن وما تخلفه من خسائر بشرية هائلة؟ وهل تتغير الديناميات السياسية التي تشكل النزاع المسلح في اليمن بطرق قد توفر فرصا جديدة في عام ٢٠١٩؟ ومع تعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام إلى سورية، هل بات الوقت ملائما لإعادة التفكير في كيفية تناول المجلس لعملية السلام، واستخدام الأسلحة الكيميائية والتحديات الإنسانية هناك؟

• كما أشار الأمين العام، تشكل التهديدات الإلكترونية تحديات أمام صون السلام والأمن الدوليين تختلف نوعيا عن تحديات الماضي. فما هي الإجراءات، إن وجدت، التي ينبغي أن

يضطلع بها المجلس لزيادة معرفته بهذه المسائل؟ وهل هناك أي خطوات وقائية أو معيارية يمكن النظر فيها في عام ٢٠١٩ أو ما بعده؟

• جعل الأمين العام الوقاية سمة مميزة لنهجه المتعلق بالسلام والأمن الدوليين، في حين شدد المشاركون في حلقات العمل السابقة مرارا على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا ذا طابع وقائي أكبر في تناول البنود المدرجة في جدول أعماله. فهل استخدم المجلس بالكامل أدوات الوقاية المبينة في الفصلين السادس والثامن من الميثاق؟ ولماذا لا يلجأ إلى استخدام سلطته في التحقيق بموجب المادة ٣٤ إلا في حالات نادرة؟

• هل خطة الإصلاح التي بدأها الأمين العام تتيح مجالا أكبر لتجديد التأكيد على الوقاية من جانب المجلس وللتعاون مع الأمانة العامة في توقع الأزمات والنزاعات المحتملة؟ ولأن المجلس يتحمل المسؤولية الأساسية، ولكن ليس الوحيدة، عن صون السلام والأمن الدوليين، هل يمكن القيام بالمزيد من أجل تعزيز تعاونه مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، مثل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام (في إطار دورها بوصفها هيئة فرعية واستشارية تابعة للمجلس)؟ هل يمكن القيام بالمزيد، من الناحية التنفيذية و/أو المؤسسية و/أو المعيارية، لمنع ارتكاب الجرائم الوحشية وتعزيز المساءلة بعد ذلك؟ وهل كان المجلس يستطيع القيام بالمزيد لمنع الأحداث في ميانمار؟ وهل أفضت بعثة المجلس الزائرة إلى ميانمار وبنغلاديش في وقت سابق من هذا العام إلى تكوين رؤى جديدة بشأن سبيل المضي قدما؟

• في كل حلقة عمل، تصدر دعوات إلى إقامة علاقات عمل أوثق وأكثر اتساقا بين المجلس والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. ومع إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كيف تستفيد الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها في القارة من ذلك؟ وما هي أهم النتائج التي تحققت منذ آخر جولة من الاجتماعات بين المجلسين؟

• أثارت مداولات المجلس هذا العام بشأن الجزاءات المتعلقة بالنزاع في جنوب السودان عددا من الأسئلة الحاسمة، بشأن الطرق التي يمكن من خلالها لتدابير الإنفاذ المنصوص عليها في الفصل السابع تسريع أو عرقلة عمليات السلام وبشأن تقسيم العمل فيما بين الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. فما الذي تعلمناه بشأن هذه المسائل من مسار الأحداث في جنوب السودان منذ اتخاذ قرار المجلس ٢٤٢٨ (٢٠١٨) في تموز/يوليه؟ وما الذي ينبغي لنا أن نتوقعه في عام ٢٠١٩؟

• لا يزال تعزيز عمليات حفظ السلام يتصدر جدول أعمال كل من المجلس والأمانة العامة، بما في ذلك من خلال عقد سلسلة من اجتماعات المجلس الرفيعة المستوى، التي سيعقد اجتماع آخر منها في الشهر المقبل. وباستشراف عام ٢٠١٩، هل ينبغي التركيز على التنفيذ والرصد والتقييم أم على إعداد المزيد من مقترحات الإصلاح؟ وهل هناك أي تعارض بين أهداف الكفاءة والفعالية؟ وهل يمكن القيام بالمزيد من أجل تحسين الأداء في مجال حماية المدنيين؟ وهل هناك ضرورة لإدخال المزيد من التحسينات بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة؟

- على مدى عدة سنوات، ظلت الحصة النسبية لوقت المجلس المخصص للمسائل المتصلة بمجالات محددة والمسائل الإقليمية وللشواغل المواضيعية والشاملة في نفس المستوى تقريبا. فهل يوحي هذا النمط بتحقيق حالة مستقرة وبأن هذا التوازن يبدو مناسباً لمعظم أعضاء المجلس؟ وفيما يتعلق بالشواغل المواضيعية والمعيارية، ما هي المجالات التي قدم فيها المجلس أكبر إسهاماته في عام ٢٠١٨؟ وهل هناك مسائل مواضيعية وشاملة ينبغي أن تحظى بمزيد من الاهتمام في عام ٢٠١٩؟ وفي تموز/يوليه، ناقش المجلس مسألة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وهي مسألة لاقت اهتماما كبيرا من جانب بعض الأعضاء المنتخبين حديثا. فهل ينبغي للمجلس أن يعود إلى هذه المسألة في عام ٢٠١٩، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي صيغة وما هي الغايات المتوخاة من ذلك؟

الجلسة الثانية

- يُسأل في كل حلقة عمل بأن تقدما كبيرا يحرز على مر السنين فيما يتعلق بتعزيز أساليب العمل، وبأنه لا يزال هناك مع ذلك المزيد مما يتعين القيام به. فكيف تقيمون التقدم المحرز حتى الآن؟ وهل كان مرضيا، سواء من حيث التقدم أو من حيث النتائج؟
- في حلقة العمل التي عقدت في عام ٢٠١٧، دارت مناقشات كثيرة بشأن المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بوصفها إنجازا مهما في الجهود الرامية إلى تسجيل المكاسب التي تحققت حتى الآن كتابةً في وثيقة من وثائق المجلس. وانصب التركيز في تلك المرحلة على كيفية تنفيذ التدابير المحددة وتعزيز الخطوات المنجزة فيما يتعلق بإجراءات المجلس وعملياته. فإلى أي مدى تحققت تلك الأهداف في عام ٢٠١٨؟ وما هي المجالات التي أحرز فيها أكبر قدر من التقدم؟ وهل حدثت أي نتائج غير مقصودة؟ وما هي المجالات التي تأخر فيها التقدم؟
- ما هي النتائج الرئيسية التي تحققت من المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس التي عقدها رئيس المجلس في شباط/فبراير (S/PV.8175)؟ وأي من النقاط الواردة في موجز الآراء والمقترحات المقدمة في تلك المناقشة (S/2018/399-A/72/849) يبدو أفضل في هذه المرحلة وأيهما يمكن تناوله في المستقبل؟
- فيما يتعلق بإصلاح أساليب العمل، ما الذي ينبغي أن يمثل الأولويات العليا لعام ٢٠١٩؟ وما الذي يمكن أن يشكل توقعات معقولة؟ وما هي المجالات التي يمكن للأعضاء المنتخبين حديثا أن يقدموا فيها أكبر إسهاماتهم في هذه العملية وكيف يتسنى لهم القيام بذلك؟ وكيف يمكن الحفاظ على الزخم الإيجابي أو حتى التعجيل به؟ وهل يمكن أن يحدث رد فعل سلبي في حالة طرح هذه المسائل بشكل سريع للغاية قبل أن تنفذ التدابير المتفق عليها تنفيذا كاملا وتوضع موضع الاختبار في الممارسة العملية؟
- منذ بضع سنوات، كان الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في طليعة هذه الحركة نحو تحسين أساليب العمل. فما هي المجالات التي ينبغي له أن يركز فيها أكبر جهوده في عام ٢٠١٩؟ وما هي الإجراءات الإضافية التي يمكن لأعضائه، سواء الحاليين أو المنتخبين حديثا، الاضطلاع بها لتقديم المساعدة في السنة المقبلة؟

- ما هي الأسباب التي جعلت من الممكن بناء ائتلافات تضم أعضاء دائمين وغير دائمين من أجل التغيير بشأن بعض المسائل المتعلقة بأساليب العمل ولكن ليس بشأن مسائل أخرى؟ وما هي الخطوط الحمراء؟ وكيف تتطور الديناميات السياسية داخل المجلس بشأن هذه المسائل وما الذي ينبغي للأعضاء الجدد توقعه في هذا الصدد؟
- نظرا لأن التغييرات في أساليب العمل تحدث عادة على مر الزمن، وأحيانا من خلال عملية لاختبار النهج الجديدة بشكل تدريجي، أثرت بعض المسائل سنة تلو الأخرى في حلقة العمل. وكان من بينها ما يلي:
 - سبل جعل المشاورات أكثر إنتاجية واتساما بالتفاعل وبالطابع غير الرسمي. يبدو أن الأعضاء الدائمين وغير الدائمين متفقون على الحاجة إلى التغيير وقد جرّب عدد من الخطوات من جانب رئيس أو آخر في محاولة لتحسين هذه التجربة، ولكن ثبت أن ذلك يشكل مسألة مستعصية للغاية. فهل هناك أفكار أو تحليلات جديدة بشأن كيفية تحقيق ذلك؟ أم أن ذلك لا يعدو كونه أحد تلك العيوب المتوطنة التي تقاوم بشكل دائم الحلول السهلة والمستدامة؟
 - سبل جعل المناقشات المفتوحة أكثر اتساما بالكفاءة والمشاركة والتركيز. في هذا الصدد، يبدو أن الأهداف المتعلقة بالشفافية والشمول تتعارض، في أغلب الأحيان، مع الأهداف المتعلقة بإدارة الوقت والوصول إلى نتائج قابلة للتنفيذ. فمتى يكون من المناسب عقد مناقشات مفتوحة وكيف يمكن الاستفادة منها لتعزيز خطط المجلس الأساسية، مع تعزيز التصورات المتعلقة بشرعيته؟ وعموما، هل حققت المناقشات المفتوحة نتائج أكثر عند تناول مسائل مواضيعية و/أو شاملة أم مسائل متصلة بمسائل ذات صلة بمناطق محددة؟ وما هي الأمثلة في الآونة الأخيرة على المناقشات المفتوحة الناجحة وما هي المشورة التي يمكن تقديمها للأعضاء المنتخبين حديثا عند توليهم رئاسة المجلس؟
 - سبل تحقيق أقصى فائدة من بعثات المجلس الزائرة. تشير زيادة استخدام المجلس لتلك البعثات في السنوات الأخيرة إلى أنها تحقق مجموعة قيّمة من الأغراض، بدءا من تمرير الرسائل المباشرة، مروراً بالاجتماع بطائفة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، إلى اكتساب فهم أكثر دقة واستنارة للمسائل المثارة في مجالات اهتمام معينة. ومع ذلك، لا تزال الأسئلة المتعلقة بالتخطيط والأعمال التحضيرية والتكاليف والنتائج مطروحة. فهل ينبغي للمجلس أن يتعامل مع هذه المسألة من منظور أكثر استراتيجية؟ وهل هناك معايير ينبغي استخدامها بمزيد من الصرامة في تحديد وقت ومكان القيام بتلك البعثات وتحديد الإجراءات التي ينبغي اتباعها بمزيد من الاتساق؟ وما هي آراء الأعضاء الجدد بشأن هذه المسائل؟
 - سبل جعل عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية أكثر انفتاحا وتشاركية. طُرحت هذه المسألة في الفقرة ١١٣ من المذكرة S/2017/507 وفي المذكرتين S/2016/170 و S/2016/619. فهل نفذت أحكام تلك المذكرات تنفيذا كاملا وناجحا؟ وقد أُجري عدد من التعديلات على هذه العملية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن الآراء تختلف فيما يبدو بشأن ما إذا كانت ناجحة تماما. وما هي الخطوات الإضافية التي يمكن النظر فيها؟ وما هي خبرة الأعضاء المنتخبين حديثا في هذا الشأن حتى الآن؟

- سبل تقاسم أعباء ومسؤوليات قيادة الهيئات الفرعية. في الوقت الراهن، يرأس جميع الهيئات الفرعية تقريباً أعضاء غير دائمين. ولم يكن الحال كذلك قبل بضع سنوات ونُفذ إجراء إصلاحي لمنح الأعضاء غير الدائمين حصة أكبر من هذه المسؤولية. وهناك بعض المناقشات بشأن إعادة النظر في هذا القرار، على الرغم من أن ذلك يبدو في مرحلة مبكرة. فما هي مزايا وعيوب تكليف الأعضاء الدائمين برئاسة بعض الهيئات الفرعية؟ وكيف يمكن تحديد توزيع المسؤوليات، وأي الهيئات سيستفيد من قيادة الأعضاء الدائمين وأياً لن يستفيد؟

- سبل جعل نظام القائمين بالصياغة أكثر إنصافاً. على الرغم من أن هذا الأمر يشكل موضوع الفقرات ٧٨-٨٢ من المذكرة S/2017/507، فقد كان مسألة خلافية في الممارسة العملية. وفي حلقات عمل سابقة، دارت مناقشات كثيرة بشأن مزايا تولي عدد أكبر من الأعضاء لعملية الصياغة، بسبل من قبيل الاستعانة بالمشاركين في الصياغة. إلا أن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق نظام القائمين بالصياغة حققت نتائج متفاوتة. فما هي مزايا وعيوب النظام الحالي؟ وهل واجه الأعضاء غير الدائمين الحاليون مقاومة عندما سعوا إلى الاضطلاع بهذه المهام بشأن مسألة معينة؟ ومتى نجحت هذه الجهود وفي أي مجالات؟ وما هي النصيحة التي يقدمونها إلى الأعضاء المنتخبين حديثاً؟

• استخدم أعضاء المجلس في السنوات الأخيرة طائفة واسعة من أشكال الاجتماعات وازداد استخدامهم لخيار "أي مسائل أخرى" لطرح مسائل غير مدرجة رسمياً في جدول أعمال المجلس. فكيف أثرت هذه الممارسات على أعمال المجلس من حيث زيادتها أو الإنقاص منها؟ وهل هناك أمثلة على حالات الزيادة أو الإنقاص؟ وهل تزود هذه الممارسات الأعضاء الجدد بأدوات إضافية لتعزيز جداول الأعمال الخاصة بهم أم أنها تؤدي إلى تعقيد التخطيط المنظم لأعمال المجلس؟

• يبدو أن الأعضاء المنتخبين العشرة يجتمعون على نحو أكثر انتظاماً في السنوات الأخيرة، شأنهم شأن الأعضاء الأفارقة الثلاثة. فما هي الأغراض التي أثبتت فيها هذه الممارسة الأحدث في النمو جدواها؟ وما هي حدود ما يمكن إنجازه من خلال هذه اللقاءات؟ وما هي النصيحة التي تسدى للأعضاء الجدد؟

• خلال العام الماضي، ما هي المجالات التي تمكن فيها الأعضاء غير الدائمين من تحقيق أكبر أثر؟ وما هي الأسباب وكيف؟ وما هي المجالات التي لم تتحقق توقعاتهم فيها؟ وما هي أسباب ذلك؟ وما هي المجالات التي شكل فيها الأعضاء الدائمون وغير الدائمين ائتلافات ناجحة للمضي قدماً في تنفيذ جداول الأعمال ذات الاهتمام المشترك؟ وما هي المجالات التي ثبتت فيها صعوبة هذا الأمر؟ وكيف ينبغي للأعضاء المنتخبين حديثاً التعامل مع تحديد المسائل المميزة لحالات معينة وبناء الائتلافات على مستوى المجلس للنهوض بها على مدى العامين المقبلين؟